

OPEN ACCESS
*Corresponding author
Talib Abulazez Muhammad
talib.muhammad@su.edu.krd

الثقافة السياسية وانعكاسها على فاعلية أداء المؤسسات السياسية العراقية منذ عام 2005 (مجلس النواب إنموذجاً)

طالب عبدالعزيز محمد

كوليژی زانسته سیاسیه کان، به شی سیسته مه سیاسیه کان و سیاساتی گشتی، زانکوی سه لاهه دین -
هه ولیز، ره ریمی کوردستان، عیراق

RECEIVED : 26 /08/2025
ACCEPTED : 20/10/ 2025
PUBLISHED : 15/02/ 2026

المخلص

الكلمات مفتاحية:
الثقافة السياسية
المؤسسات السياسية
المأسسة
النظام السياسي
فاعلية الأداء المؤسسي.

ان موضوع التأثير المتبادل بين الثقافة السياسية والمؤسسات السياسية من المواضيع الهامة في علم السياسة. وفيما تتعلق بالعراق، فان الفشل في انتاج ثقافة سياسية ديمقراطية ليبرالية، واستمرار تحكم الموروث الثقافي التقليدي والبنى الاجتماعية التقليدية في وعي وسلوك السياسي داخل وخارج المؤسسات الرسمية، ومن ثم انعكاس ثقافة الخضوع والتمسك بالتعصب الطائفي والعرق في ممارسة السلطة، يهدد بتراجع عملية التحول الديمقراطي، ويعيق من كفاءة اداء المؤسسات السياسية الرسمية، هذا فضلاً عن تأثير عدم انسجام التفكير الديني مع الفكر والممارسة الديمقراطية الليبرالية، ولذلك تهدف الدراسة الى الكشف عن البنى التقليدية المترابطة والمتعاطلة التي تهدد فاعلية النظام الساسي وتؤدي الى ضعف اداء مؤسساتها، ومن بين اهم تلك البنى الثقافة السياسية التقليدية. وعليه قسمت الدراسة الى مبحثين، اذ يتناول المبحث الأول الإطار النظري للدراسة، أما المبحث الثاني يُركز على اهم ركائز وقيم الثقافة السياسية العراقية السائدة، ومدى انعكاسها على أداء مجلس النواب، وتختتم الدراسة بجملة من الاستنتاجات، ومن بين اهم ما توصل إليه ان مجلس النواب من بين الأكثر المؤسسات تأثيراً بالبنى الاجتماعية والثقافة السياسية التقليدية، لأن البعد الاجتماعي والثقافي للانتخابات تنعكس على تكوين وأداء مجلس النواب.



About the Journal

Zanco Journal of Humanity Sciences (ZJHS) is an international, multi-disciplinary, peer-reviewed, double-blind and open-access journal that enhances research in all fields of basic and applied sciences through the publication of high-quality articles that describe significant and novel works; and advance knowledge in a diversity of scientific fields. <https://zancojournal.su.edu.krd/index.php/JAHS/about>

1- المقدمة

ان فاعلية اي نوع من انواع الانظمة السياسية تتطلب إطاراً من الثقافة السياسية الداعمة والمبررة لسلوكه المؤسسي، حيث ان الثقافة السياسية الداعمة تمنح النظام السياسي ومؤسساتها شرعية البقاء وفاعلية الأداء. من المعروف انه على الرغم من ان الدولة العراقية تخطت مراحل عصبية من عملية التحول الديمقراطي منذ 2003، الا ان مسألة مدى تكيف الثقافة المجتمعية التقليدية مع النظام السياسي الجديد ومؤسساتها مازالت محلاً للتساءل ومصدراً للشكوك. هذا يعني ان الثقافة المجتمعية يفتر الى قيم الديمقراطية والليبرالية، والتي تتعكس سلباً على سلوك وأداء المؤسسي، بل ان وجود قيم غير متناغمة مع عمل واداء مؤسسي، واذا صح التعبير متناقضة، وفي ظل بيئة اقليمية خانقة، يؤدي الى اجهاض فاعلية المؤسسات الديمقراطية، ويعتبر مجلس النواب من اكثر مؤسسات تأثيراً بذلك، لأنها تمثل جميع المواطنين باختلاف ثقافتهم.

ان الثقافة السياسية المحيطة بالنظام السياسي العراقي هي نتاج للبنية التقليدية للمجتمع القائم على التعددية الدينية-الطائفية والقبلية والعشائرية والسياسية، أي أن الثقافة السياسية العراقية تتميز بطابعها التقليدي، متأثرة بالولاءات والانتماءات الاولية الفرعية، والتي ادت الى اضعاف الولاء الوطني، وقلل من أولوية تحقيق النفع العام في مواجهة مصالح سياسية فئوية داخل المؤسسات الرسمية في توزيع المصالح والمزايا، هذا بالإضافة الى ذلك فإن الثقافة السياسية العراقية موروثاً من تجارب التاريخ السياسي للعراق، من مظاهر العنف والاستعمار، والعديد من الانظمة الاستبدادية التي حكم العراق، كل ذلك ترك ميراث من ثقافة سياسية دكتاتورية والاستبدادية ونزعة الهيمنة، وبذلك تم غرس ثقافة الخضوع وبعمق لدى الفرد العراقي، والاشكالية ان كل تلك القيم الثقافية على نقيض مع بناء وعمل مؤسسات الديمقراطية في البلد.

اهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من ضرورة فهم التداخل والتأثير المتبادل بين البنى الثقافية والبنى المؤسسية في مجتمع متنوع ومعقد كالمجتمع العراقي، حيث تتسم بنيته الثقافية بالتعدد وعدم التجانس، إضافة إلى إرث تاريخي غير ديمقراطي. ويكتسب الموضوع أهمته الخاصة في ظل التحديات المستمرة التي تواجه المشروع الديمقراطي في العراق منذ 2003، والتي تتمثل في صدمات وثورات تهدد استمرارية مسار التحول الديمقراطي، الأمر الذي يجعل من دراسة هذه العلاقة مدخلاً أساسياً لتشخيص معوقات الديمقراطية وإمكانات ترسيخه.

اشكالية البحث:

تسعى الدراسة الى الكشف عن اشكالية انعكاس الثقافة السياسية السائدة في العراق على مستوى أداء المؤسسات السياسية الرسمية، لذلك سنركز بشكل خاص على مدى تأثير الثقافة السياسية على فاعلية أداء مجلس النواب، وفي ضوء تلك الاشكالية يتجسد السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن للمؤسسات السياسية الرسمية ان تعمل وفق النهج الديمقراطي في ظل الثقافة السياسية التقليدية، وموروث ثقافي غير ديمقراطي في العراق؟ وكيف ينعكس ذلك على أداء مجلس النواب العراقي؟

فرضية البحث :

إن ضعف فاعلية أداء المؤسسات السياسية في العراق، وبالأخص مجلس النواب بعد عام 2005، لا يعود فقط إلى طبيعة النظام السياسي وآلياته، بل يرتبط بدرجة أساسية بعدم اتساق هذه المؤسسات مع البنى الثقافية والاجتماعية السائدة، حيث تسود الثقافة السياسية التقليدية القائمة على الولاءات الأولية والموروث الاستبدادي الذي يعزز قيم العنف والتطرف والخضوع، مما يشكّل معوقاً رئيسياً أمام ترسيخ الممارسات الديمقراطية وتحقيق إنجاز مؤسسي فعال.

منهجية البحث :

نظراً لطبيعة الموضوع ومحاورة العديدة إستخدم الباحث عدد من المناهج: منهج الثقافة السياسية التي تهتم بدراسة علاقة الفرد بالمؤسسة وتأثير الثقافة السياسية على النظام السياسي ككل، ومنهج المؤسسي باعتبارها تهتم ب الغرض من تكوين المؤسسة وابنية المؤسسة وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى ووظائف واختصاصات ومهام المؤسسة، وكذلك منهج السلوكي التي تهتم بدراسة سلوك الافراد والجماعات والمؤسسات، والمنهج الكمي وهي منهج مفيد تهتم بجمع وتحليل البيانات العددية والإحصائية لدراسة الظواهر ومعدل اداء المؤسسي وتحديد العلاقات بين المتغيرات.

هيكلية البحث:

ينقسم البحث الى مبحثين، في المبحث الأول سيتم التطرق الى الإطار النظري للموضوع، من خلال مطلبين، في المطلب الاول نفسر مفهوم الثقافة السياسية، وفي المطلب الثاني نبحث في مفهوم المؤسسة ودور الثقافة السياسية في بنائها. وفي ضوء تلك الإطار النظري ندخل في تفاصيل تأثير الثقافة السياسية السائدة على الأداء المؤسسي في العراق في المبحث الثاني، بدوره ينقسم الى مطلبين المطلب الاول يحلل اشكالية عدم انسجام الموروث الثقافي مع المؤسسات الحديثة في العراق، اما المطلب الثاني نبحث فيه مدى انعكاس الثقافة السياسية على فاعلية أداء مجلس النواب العراقي.

2- الإطار النظري

يتطلب الاطار النظري تحديد وتعريف المفاهيم من اهمها مفهوم الثقافة السياسية، ومفهوم المؤسسات السياسية، ونعمل على صياغة إطار نظري من خلال تحديد دور الثقافة السياسية في البناء المؤسسي، أي كيف تتعكس الثقافة السياسية في بناء وعمل مؤسسي، في كلا حالتين: حالة انسجام وتوافق الثقافة السياسية مع النظام السياسي، والحالة المعاكسة لها. وكل ذلك ضمن مطلبين.

1-2 مفهوم الثقافة السياسية

1-1-2 مفهوم الثقافة

حسب (دنييس كوش) الاستاذ في جامعة صوريون متحدرة من (Cultura) اللاتينية، استخدم في مجال الزراعة للإشارة إلى قسمة الأرض المحروثة.

يعود اصل الكلمة الإنجليزية للثقافة (Culture) الى اللاتينية (cultura)، وحسب (دنييس كوش) الاستاذ في جامعة صوريون استخدم تلك الكلمة في اللاتينية في المجال الزراعي، للإشارة إلى قسمة الأرض المحروثة(كوش، 2007: 17). الا انه حسب عالم الانثروبولوجي (كليفورد غيرتز) تعني في الاصل (التربية) (غيرتز، 2009: 7). لم تستخدم كلمة ثقافة الا في نهاية القرن التاسع عشر من قبل الأنثروبولوجيون الأنكليز في دراستهم للمجتمعات المختلفة، واستخدم تعبير (الثقافة) للأشارة الى أنماط التفكير والفعل، والمعتقدات، وأنظمة القيم، والرموز، والتقنيات، وعن طريق كل تلك العناصر تم تمييز بين المجتمعات المدروسة من الناحية الإثنية(دوفرجيه، 2001: 77-78). إن الثقافة تشكل منظومة من المعتقدات والممارسات لذلك فإنها طريقة لفهم الحياة الإنسانية وتنظيمها(باريخ، 2007: 256)، لأن الثقافة ذات تأثير واضح على سلوك الانسان. و يرى العديد من الباحثين ان الثقافة هي شيء إنساني خاص، ينفرد به الجنس البشري من دون الأجناس الأخرى، وينظر الى الثقافة على انها نظام رمزي ينبعث أساساً من كيفية تأويل البشر للعالم الذي يعيشون فيه(غيرتز، 2009: 830). وحسب بروفيوسور (كوش) مامن سلوك بشري الا هو تعبير عن ثقافة ما بأشكال ودرجات متفاوتة، حتى الوظائف البشرية المتناسبة مع حاجات فيزيولوجية، مثل الجوع والنوم وغيرها(كوش، 2007: 10).

من أبرز التعريفات التي قدمت بشأن الثقافة هو التعريف الذي قدمه إدوارد بورنيت تايلور (Edward Burnett Tylor) (1832-1917) في كتابه الثقافة البدائية (Primitive Culture) (1871) حيث عرف الثقافة بأنها "تلك الوحدة الكلية المعقدة التي تشمل المعرفة والإيمان والفن والأخلاق والقانون والعادات، بالإضافة إلى أي قدرات وعادات أخرى يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع" (غيرتر، 2009: 8).

وحسب كلود ليفي شتراوس (Levi-Strauss) ان كل ثقافة عبارة عن " مجموعة من أنساقٍ رمزية تتصدرها اللغة وقواعد التزاوج والعلاقات الاقتصادية والفن والعلم والدين، كل هذه الأنساق تهدف إلى التعبير عن بعض أوجه الحقيقة الطبيعية والحقيقة الاجتماعية، وأكثر من ذلك إلى التعبير عن العلاقات التي ترتبط بها كل من هاتين الحقيقتين بالثانية، وتلك التي ترتبط بها الأنساق الرمزية ذاتها بعضها ببعض" (كوش، 2007: 77). ويعرفها العالم الاجتماعي تالكوت بارسونز بأنها "نظام من الرموز والدلالات" (كوبر، 2008: 51). وهناك من يرى من الأنثروبولوجيين ان ثقافة الفرد تعتمد على ثقافة العائلة وثقافة العائلة تعتمد على ثقافة الجماعة أو الطبقة، وثقافة الجماعة أو الطبقة تعتمد على ثقافة المجتمع ككل، ما يهيم هو بنية المجتمع بحيث يكون هناك تدرج متصل للمستويات الثقافية من القمة إلى القاع، كل بنية مكلفه بالحفاظ على الجزء المخصص لها من الثقافة الكلية للمجتمع (كوبر، 2008: 20). عليه ان الثقافة عبارة عن قيم مكتسبة عبر الاجيال، حول كل جوانب الحياة، وقد ازداد تداخل وتصادم بين الثقافات في عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات. بناءً على ماتم ذكره يمكن القول ليس هناك ثقافة ستاتيكية أي جامدة بشكل كامل غير متغير، فكل ثقافة هي في صيرورة دائمة من البناء والهدم وإعادة البناء، فهي بناء تزامني يتكون في كل لحظة، هذا يعني ان كل ثقافة في وضعية ديناميكية بشكل مستمر ودرجات متفاوتة. كما ليس هنالك ثقافة متقدمة وحديثة بشكل كامل في مقابل ثقافة قديمة بشكل نهائي، والسبب بسيط لأن الثقافة هي حالة ديناميكية مستمرة. وبسبب ظاهرة التماس الثقافي الكونية المستمرة في عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات لا توجد ثقافات قادرة على الإحتفاظ بنقائها وبخصائصها الذاتية المتصلة.

وتجدر الإشارة إلى انه كل المجتمعات توجد عادةً ثقافة شاملة (الثقافة المسيطرة أو الثقافة الوطنية)، كالثقافة الفرنسية والثقافة الإنكليزية والثقافة الكونفوشوسية وغيرها، إلى جانب ذلك توجد ثقافات أخرى أقل تأثيراً واطبق نطاقاً يطلق عليها تعبير الثقافات الفرعية، كما هو الحال في الثقافات الدينية، الطائفية، والقومية، والعرقية في العراق، أي ان لكل ثقافة هويتها الوطنية أو المحلية الخاصة بها، رغم وجود بعض العناصر المشتركة بينها وبين غيرها.

ان الثقافة الطائفية كثقافة فرعية، غالباً ما تدفع بالإنسان إلى وعي الاستقلال الديني أو عقائدي في ظل دوافع صحيحة أو قد تكون غير صحيحة، التي تدفع المعتقدين إلى اتخاذ موقف سلبي تجاه من لا يشاركه دينه أو عقيدته، وكلما تزيد من حدة الصراع الطائفي في ظل غياب أو ضعف دور مؤسسات الدولة في فرض القانون، تسعى الطوائف إلى إلغاء الآخر واستئصاله، وتؤدي ذلك إلى لجوء الإضطرابي للأفراد إلى الطائفة بدل مؤسسات الدولة (كاطع، 2008: 127، 128). الطائفية (أي التعصب الطائفي) تعني الانتماء إلى طائفة غالباً ما تكون تلك الطائفة دينية، وبذلك تحاول إلغاء أو اضعاف أي مفهوم لانتماء الفرد السياسي، مقابل ابراز انتماءه الديني أو المذهبي، واثارة المزيد من الحساسيات الدينية. فالطائفية تعمل على تقويض أسس الديمقراطية وتعرقل عملية بناء دولة مؤسساتية، من خلال اضعاف الهوية الوطنية وازدياد حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي (كاطع، 2008: 128).

2-1-2 الفرع الثاني: مفهوم الثقافة السياسية

عمل علماء المدرسه السلوكيه ك (غابريل ألموند Gabriel Almond وسيدني فيربا Sidney Verba ولوشيان باي Luian pye) على فصل "الثقافة السياسية" عن جوانب أخرى للثقافة العامة، وأدخالها إلى علم الاجتماع السياسي باعتبارها يتعلق بالظواهر السياسية، أي ثقافة خالصة بوسعها أن تعزل التوجهات السياسية للأفراد، رغم ان جذوره من حيث المدلول تمتد إلى فلاسفة الإغريق الذين كانوا يطرحون مفهوم الفضيلة المدنية، أي الثقافة السياسية مأخوذة من زاوية التمسك بالقيم الديمقراطية (الأسود، 1990: 321). وبذلك فإن الثقافة

السياسية ماهي "الإ الجوانب السياسية من الثقافة العامة بأعتبر انها هي ذاتها تكون تركيباً منظماً" (الأسود، 1990: 322). وبتركيزهم على مواقف الافراد السياسية نظر انصار المدرسة السلوكية الى الثقافة السياسية باعتبارها عبارة عن "التوجهات السياسية أزاء النظام السياسي واجزائه المختلفة، وتدل كذلك على الاتجاهات ازاء الدور الذي يقوم به الفرد في النظام السياسي" (الأسود، 1990: 327). بناءً على ماتم ذكره، يمكن القول ان الثقافة السياسية عبارة عن نظرة الافراد للظواهر السياسية وتقييمها وتفسيرها لها وتعاطفها معها والموقف منها.

وبذلك يمكن دراسة الثقافة السياسية على مستويين، فعلى مستوى الفرد تتخذ دراسة الثقافة السياسية البعد النفسي (السيكولوجي) في حياته، وذلك وفق العناصر الإدراكية Cognitive والعاطفية Affectit والتقييمية Evaluatifs، اما على مستوى النظام اي موقف الجماهير المواطنين في مجتمع معين من النظام السياسي فيه والعناصر التي يتكون منها، اي تقييمهم لمؤسساته السياسية الرسمية والشعبية، فالثقافة السياسية هنا تؤخذ على محمل كونها وسائل اندماج وتلاحم بين الأفراد ضمن النظام (الأسود، 1990: 325-333). ويقصد ألموند وفيربا بالعنصر الإدراكي مدى معرفة الأفراد بنظامهم السياسي والبنى التي يحتويها والأدوار السياسية من جانبي المدخلات والمخرجات. أما المشاعر يقصد بها الاحساس التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي والسلطات والسياسات العامة، والتقييم عبارة عن الأحكام والآراء التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي والأدوار السياسية المختلفة وتقييمهم لأداء نظام سياسي بصفة عامة (عبدالله، 2019: 15).

استناداً على كيفية توزيع هذه العناصر الثلاثة المذكورة أعلاه، قدم ألموند وفيربا تصنيفاً لأنواع الثقافة السياسية وهي:

1- الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية Parochial political culture، وهي الثقافة السائدة في المجتمعات التقليدية، في هذه المجتمعات تقل درجة التخصص، وتقوم رئيس القبيلة بأداء أدوار سياسية ودينية واجتماعية مختلفة، وأفراد القبيلة لديهم معلومات ومدارك ضيقة خاصة بالمجتمع المحلي، تغفرون الى الوعي والادراك بنظامهم السياسي ككل. وتجدر الاشارة الى ان الثقافة السياسية التقليدية الضيقة أو المحلية، هي الثقافة التي تفسح المجال واسعاً لكي تؤدي العلاقات القربية والعشائرية والطائفية (sectarianism) دوراً في تحديد الولاءات والانتماءات السياسية. وتنتشر تلك الثقافة في المجتمعات المتخلفة التي لايعرف في الغالب التمايز البنائي أو التخصيص الوظيفي بحيث يقتصر دور الفرد على تلقي مخرجات النظام السياسي (قرارات واوامر) والامثال لها (حافظ، 2023: 37)

2- ثقافة الخضوع أو الرعوية Submission culture : توجد هذه الثقافة عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام السياسي ككل وبجانب من المخرجات، مع غياب أو تذبذب الإدراك حول المدخلات، وسوف تكون دور الذات في العملية السياسية وفي التأثير على النظام السياسي سلبياً، وذلك لإحساسه بعدم قدرته على التأثير على النظام لذا فإنه يخضع للقرارات التي تتخذها السلطات ويعتبرها إلزامية وغير قابل للتحدي (عبدالله، عبدالله، 2019: 16).

3- الثقافة السياسية المساهمة أو المشاركة Participant political cultur: في ظل تلك الثقافة هناك توجه صريح نحو النظام السياسي كله والبنى والعمليات السياسية والإدارية، أي تتوجه الافراد بالمطالب والدعم نحو النظام السياسي وتتوقع منها المخرجات كإستجابة لمطالبها. كما يتوجهون نحو دور الذات الناشطة في السياسة، وتتنوع مشاعر وتقويمات هذا الدور من القبول إلى الرفض (جبر، 2023: 477). من خلال ما أوضحنا أعلاه حول الانماط الثقافة الثلاثة، يتبين أن مواقف الافراد تجاه النظام السياسي تختلف حسب طبيعة تلك الانماط والتي نوضحها في الجدول الآتي:

جدول رقم (1) الموقف من النظام السياسي حسب الثقافات السياسية المختلفة في منضور ألموند وفيربا

الثقافة السياسية	النظام	المدخلات	المخرجات	المشاركة الشخصية الفعالة
الثقافة السياسية الرعوية	0	0	0	0
الثقافة السياسية الخضوعية	1	0	1	0
الثقافة السياسية المشاركة	1	1	1	1

(Almond & verba, 1965)

حسب الجدول أعلاه ضمن الثقافة السياسية الرعوية لا يتفاعل الافراد مع النظام السياسي ولا مع مدخلاتها ومخرجاتها، لأنها لا تتوقع من النظام السياسي شيئاً. اما في الثقافة السياسية الخضوعية يتفاعل الافراد مع مخرجات النظام السياسي، الا انها لا تتوجه بالمطالب والدعم الى النظام السياسي. ولكن الذي يميز الثقافة السياسية المشاركة عن النمطين السابقين وجود موقف وتفاعل صريح من قبل الافراد تجاه النظام السياسي ومدخلاتها ومُخرجاتها، والقناعة بأهمية المشاركة السياسية وتأثيرها، وهذا النمط من الثقافة السياسية هي الأكثر ملاءمة للنظام الديمقراطي، بحيث يزدهر دور المنظمات السياسية وتتعدد النخب المؤثرة في السياسة العامة.

ومن هذا المنطلق حدد (آلموند) ثلاث مستويات اساسية لدراسة الثقافة السياسية، فعلى مستوى النظام السياسي، يتطلب الكشف عن مدى ايمان المواطنين والقادة بالقيم والأنظمة السائدة في المجتمع والتي تجعل النظام السياسي أكثر تماسكاً، ومدى قبولهم لطريقة انتخاب القادة ومدى انصياعهم للقوانين. اما على مستوى العملية السياسية، يتطلب الأمر دراسة ميول المواطنين للمشاركة في العملية السياسية، وعلى مستوى السياسي يتطلب معرفة السياسات التي يتوقعها المواطنون والقادة من الحكومة، وماهي الأهداف التي يجب وضعها وكيف ستحقق ذلك (الموند، باويل، 1997: 69). وفقاً لما سبق ذكره يمكننا القول ان نطاق دراسة الثقافة السياسية تشمل موقف الرفض او القبول للظواهر السياسية السائدة والمؤسسات السياسية القائمة.

ومما تجدر الإشارة إليه وهذه قد تكون نتيجة أنه يمكن تصنيف الثقافة السياسية في اي مجتمع الى نوعين: ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، تتضمن الثقافة السياسية للنخبة الاتجاهات والمشاعر والنماذج السلوكية الخاصة بأولئك الذين يشغلون مناصب هامة داخل النظام السياسي. أما الثقافة السياسية للجماهير فهي تتكون من اتجاهات ومشاعر ومواقف الجماهير من العملية السياسية، أي انها خاصة بأولئك الذين لا يستطيعون التحكم الفعال في مخرجات النظام (عبدالمنعم، 2021: 11). ولابد من الإشارة الى انه اختلاف دوافع طاعة الافرد لأوامر النظام، وهذه قد تكون نتيجة إيمانها وقناعتها بشرعية النظام السياسي، أو قد تكون نتيجة الخوف من النظام، أو قد تكون بدافع المصلحة والمنافع التي قد يحصل عليها المواطن من مخرجات النظام السياسي.

2-2 المطلب الثاني: المؤسسات السياسية ودور الثقافة في بنائها

2-2-1 الفرع الأول: مفهوم المؤسسات السياسية

يعد مصطلح "المؤسسة أو المؤسسات" من أكثر مصطلحات استخداماً في علم السياسة، الا ان الباحثين في علم السياسة لا يتفقون على تعريف محدد لها، المؤسسات بصورة عامة عبارة عن "تركيبية من قواعد للسلوك يبتدعها الانسان بالتعاون مع الافراد الاخرين في المجتمع" (الأسود، 1990: 280). وتشير المؤسسات غالباً إلى ان هناك جودة في الإجراءات الرسمية المبنية على قواعد معينة مفروضة (Kong, 2005: 53). فالمؤسسات عبارة عن "مجموع من الأشكال أو البنى الجوهرية للتنظيم الاجتماعي، كما تثبتتها القوانين والأعراف لمجموعة إنسانية" (دوفرجه، 2014: 16). وتأسيساً على ذلك يمكن القول ان المؤسسة عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية المنظمة للنشاط الوظيفي التي تقوم بها الأعضاء بأسم المؤسسة، وتكتسب المؤسسة شرعيتها من الإلتزام بها. وبذلك ان المؤسسة عبارة عن مجموعة من القواعد والظوابط لتنظيم التفاعل البشري لتحقيق الغايات التي أسس لأجلها المؤسسة، وعليه ان المؤسسات السياسية نوع معين من انواع المؤسسات، تم تأسيسها لممارسة نشاطات سياسية معينة وفق القواعد العقلانية المنظمة.

أما عملية المؤسسة فهي عبارة عن إيجاد وتكوين وتوظيف أصول وقواعد في الممارسات والعمل الممنهج، لتنظيم وتوجيه السلوك الجماعي لتحقيق الاهداف المشتركة، وبذلك فإن المؤسسة من حيث ممارسة السلطة تأتي بمعنى الفصل بين شخص الحاكم وسلطته السياسية (محمد، 2014: 19، 27)، عليه فالمؤسسة هي نقيض الشخصية اي عدم شخصية سلطة المؤسسات، فهي تعني وجود الأطر القانونية والمؤسسية الثابتة والعقلانية المستقرة، والتي تساعد على ظهور وظائف سياسية متباينة وتنمية بنى متخصصة لممارسة هذه الوظائف (العكيلي ومليوخ، 2017: 226). وعليه يمكن القول ان أي محاولة لشخصنة المؤسسة تفقدها المعايير التي أسس عليها والغايات التي وجد من اجلها، وتفقد هيبتها وشرعيتها لدى المواطن.

من التعاريف التي قدمها Geoffrey M. Hodgson (9: 2006) للمؤسسة بمعناها العام على أنها عبارة عن مجموعة القيود التي وضعها الانسان لتشكيل وتنظيم التفاعل البشري، وفق حوافز معينة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. وان استقرار واستدامة المؤسسات تعتمد على خلق توقعات مستقرة لسلوك الآخرين. وشبهه John R. Commons (69: 1989) المؤسسات بالمباني تحكُّهُ اطار من القوانين واللوائح، حيث يتصرف الافراد فيها مثل السجناء، خاضعين لتلك القوانين والتعليمات. أما حول عناصر المؤسسات، فلكل مؤسسة عناصر السيكولوجية (الاتجاهات والسلوك)، وعنصر الحضاري (الرمز) وعنصر مادي (الوسائل المادية) وعنصر اجتماعي شكلي (أسود، 1990: 281).

يلاحظ ان المؤسساتيون الجدد عند ذكرهم المؤسسات السياسية يقصدون بها مؤسسات الدولة (مارش وهاي ولستر، 2019: 46). ولكن الفقيه الفرنسي موريس دوفرليه (2014: 14) ميز بين المؤسسات السياسية الرسمية (الذي يشكل وفق القانون الدستوري)، والمؤسسات الفعلية كالحزب والقوى الضاغطة والتي غالباً تسمى المنظمات، وذلك لتمييزها عن المؤسسات الرسمية التي يحتفظ لها بعبارة المؤسسات. وأشار دوفرليه (2014: 19-20) ايضاً الى انه من الناحية العملية يمكن تصنيف مؤسسات الدولة الى مؤسسات سياسية وهي تقع في المرتبة العليا، تُتخذ فيها القرارات الجوهرية والمواقف العامة والتوجيهات الاجمالية، وتأتي المؤسسات الإدارية في المرتبة السفلى والتابعة، وهي معنية بتطبيق العملي لهذه القرارات، وازافة انه يمكن التمييز بين المؤسسات السياسية والقضائية، حيث يفترض ان تعمل المحاكم على الفصل في النزاعات بشكل مستقل عن المؤسسات السياسية. وميز الاستاذ صادق الاسود (1990: 283) بين طائفتين من المؤسسات، اولاً المؤسسات -الهيئات: وهي عبارة عن تجمعات الاشخاص بصورة دائمة لممارسة النشاطات السياسية. ثانياً المؤسسات -الاوليات: وهي عبارة عن القواعد التي تخضع لها الهيئات في تنظيم سير العمل فيها وكيفية اداء وظائفها، أي هي انظومة من القواعد القانونية.

إن المؤسسات السياسية عبارة عن مجموعة من القواعد الرسمية للنشاط السياسي، وقد تستغلها الجماعات القوية سياسياً لمنع تنامي القوة لدى الجماعات الاخرى (Kelsall, & Vom, 2024). هذا يعني إن المؤسسات السياسية تضع القواعد التي تحكم اللعبة السياسية (Vollmer, 2018: 72). وحسب (Terry Moe) الاستاذ في جامعة (Stanford) المؤسسات السياسية هيكل للتعاون، والتي تحل مشاكل العمل الجماعي، أي فهي هيكل للسلطة (Moe, June 2005)، اذن فإن دواعي وجود المؤسسات ونشاطاتها هو مساعدة الافراد في الحصول على مكاسب من العمل التعاوني المشترك (Moe, June 2005). بناءً على ما سبق ذكره يمكن القول ان المؤسسات السياسية عبارة عن قواعد للعمل الجماعي وتنظيم السلوك، لتحقيق اهداف سياسية معينة، أي ان المؤسسات السياسية في ذاتها وسيلة لتحقيق الاهداف السياسية التي تم تأسيسها لأجلها.

ترجع أصل نشأة الدولة الى تطور المؤسسات السياسية والبنية الأساسية القادرة على الحكم وبسط السلطة، وذلك استجابةً لمراحل تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية (هاي وليستر، 2019: 29-31)، وهذا ما دفع البعض الى اعتبار الدولة كمؤسسة "أو مؤسسات" سياسية، تأسست لأداء وظائف سياسية معينة، وتعود السلطة الى مؤسسات الدولة بمعزل عن الافراد الذين يمارسونها (الأسود، 1990: 284)، بناءً على ذلك يمكننا اعتبار مستوى تطور المؤسسات السياسية من اهم العناصر التي يمكن ان نتخذها معياراً لمستوى تطور الدول الحديثة، ومما لاشك فيه ان المؤسسات يجب ان تبقى قائمة رغم تغيّر الذين يقودونها.

أما القدرة المؤسسية أي فاعلية الأداء المؤسسي، تعني كفاءة صياغة وتنفيذ السياسات العامة والاستجابة للمطالب الشعبية بالمشاركة والعدالة في التوزيع. يمكن تلخيص القدرات المؤسسية للنظام السياسي بالقدرة الاستخراجية أي تعبئة الموارد المادية والبشرية، والقدرة التوزيعية أي تخصيص الثروة والسلع والخدمات والفرص الوظيفية والتعليمية، والقدرة التنظيمية أي ضبط السلوك المجتمعي وتنظيمه، والقدرة الرمزية أي التأكيد والتكرار للقيم وعرض للطقوس والرموز السياسية (العكيلي ومليوخ: 2017: 228).

2-2-2 الفرع الثاني: دور الثقافة السياسية في البناء المؤسسي

إن كل نظام سياسي يحتاج إلى بيئة ثقافية معينة تدعم وتساند وتضغط إلى تبني سلوك مؤسسي معين، إلى حد الذي يضمن بقاءه واستمراره. إن النظام السياسي ذات الطابع الديمقراطي يحتاج إلى بنية ثقافية ليبرالية ديمقراطية يحترم كرامة الإنسان وذاتيته وحياته الفردية والجماعية، ويضمن لها قيمة أخلاقية غير قابل للأنتهاك من قبل الحكام، مع استعداد الأفراد والجماعات للدفاع عنها فيما لو هدتها السلطات (المنوفي، 1987: 160). بالإضافة إلى ذلك يقوم هذا النمط من النظام على التسامح وافساح المجال للرأي المخالف، والإيمان بالتناقص السياسي الحر. ولكن بخلاف ذلك فالأنظمة الاستبدادية تتسجم مع الثقافات التي تغلب عليها طابع العنف والتطرف، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الأنظمة الفاشية والنازية والشيوعية، إضافة إلى بعض الأنظمة ذات الطابع الديني مثل طالبان في أفغانستان أو إيران (ابوبكر، 1997: 75-88). وهكذا تشكل الثقافة السياسية الإطار الذي يولد ويتحرك فيه النظام السياسي، فهي مرجع وقاعدة بكل ما تمثله من قيم وتوجهات ومعتقدات ومبادئ ومعايير وسلوك، وكل هذه تمثل مدخلات للعملية السياسية بحيث تكون مخرجاتها على شكل قرارات واجراءات وعمليات ساسية (حسين، 2019: 224).

إن الثقافة السياسية التي يعتنقها الفرد هي التي تحدد طبيعة سلوكه السياسي، الذي ستتغير بتغير ثقافة الفرد السياسية، لذلك تحتاج الأنظمة السياسية إلى غرس نمط معين من الثقافة السياسية، لأن النظام السياسي حسب (ألmond وفيريا) يحتاج إلى قاعدة ثقافية دامة لبقائها واستمرارها، فإذا حصل تفاوت بينهما يتلكأ النظام ويتعرض حينئذ للزوال (العكيلي ومليوخ، 2017: 238). إن صدور الكتاب الشهير المشترك لآلموند و فيريا (الثقافة المدنية 1963: The Civic Culture)، خلق شبه اتفاق بين الباحثين حول تعريف الثقافة السياسية باعتبارها تلك القيم والمواقف والتوجهات التي تعزز نظاماً سياسياً، ومنظومة من المؤسسات السياسية أو تضعفها (بشارة، 2023: 8). وحسب مقاربات علم النفس الاجتماعي أيضاً، أن استقرار النظم السياسية يعتمد على تلاؤم القيم السياسية السائدة مع الممارسات المؤسسية، لأن مؤسسات الدولة الحديثة تتأثر بشدة بالمؤسسات الاجتماعية التقليدية، وخصوصاً في حالة ضعف الدولة، وغياب سيادة قانون (بشارة، 2023: 11، 13).

بناءً على ما سبق ذكره، إن الثقافة السياسية السائدة إذا كانت تتوافق وتتلائم مع النظام الساسي القائم، فتلك الثقافة تكون داعماً لبقاء واستمرار مؤسسات النظام وتدعم نشاطها وتزيد من مستوى ادائها، لأن القاعدة الثقافية الدامة للنظام السياسي ومؤسساته سوف تخلق حصناً منيعاً من القيم الأخلاقية للمؤسسات لا يقدر حتى الحكام خرقها، بل إن الجماهير المؤمنة بقيم الثقافة السياسية الدامة للنظام، سوف تكون على استعداد أن تدافع عن النظام السياسي ومؤسساته في حال وجود أي انتهاكات. وعلى خلاف من ذلك وفي حال وجود تفاوت وتناقض بين مبادئ التي أسس عليه النظام السياسي القائم والثقافة السياسية السائدة، هذا يعني أن النظام السياسي يعمل في غير بيئته، فتواجه مؤسسات النظام صعوبات وعقبات عديدة في مواجهة الأفراد الذين لا يؤمنون بمبادئ النظام، وقد تؤدي ذلك إلى أداء غير وظيفي، ومن ثم إلى انهيار النظام السياسي.

حاول (جيمس جيبسون) تحديد دور الثقافة السياسية الديمقراطية في النظام السياسي، باعتبارها: "مجموعة من المعايير التي تشجع على صياغة التفضيلات الفردية والجماعية في إطار سياق معين لدعم مجموعة من الترتيبات المؤسسية، من أجل صنع القرار السياسي الذي يستجيب لهذه التفضيلات، وحدد أهمية المعايير في الثقة في السلطة والمؤسسات مع الإيمان بالحق في انتقادها، والتسامح السياسي والحرية، و الاعتقاد بحق المواطن إزاء الدولة" (ابوبكر، 1997: 116). ولكن على خلاف من ذلك، يبدو لنا، أنه في ظل الثقافة التقليدية يقدر المجتمع رؤساء قبائل والعشائر، وينظر إليهم على أنهم اجدر بالسيطرة على المستويات العليا للسلطة، وقد يكون هذا التفضيل على اساس عرقي او ديني او مذهبي وعادة تُفضل الذكور على الأناث في تبوء المناصب العامة.

تختلف بريان باري Brian Barry عن ألmond و فيريا حول أيهما نتيجة للثاني الثقافة السياسية أم المؤسسات الديمقراطية، فأشار بريان باري Brian Barry بأن الثقافة السياسية الديمقراطية هي بمنزلة استجابة مدروسة للعيش في ظل مؤسسات ديمقراطية. وهي على خلاف ما طرحها كل من ألmond و فيريا بأنه في الأنظمة الديمقراطية هناك التزاماً قيمياً يشكل قوة ضاغطة على المؤسسات باتجاه

الديمقراطية (مجموعة من الباحثين، 1997: 319). أي انهما يعاملان الثقافة أساساً كمتغير مستقل والديمقراطية كمتغير تابع، وبذلك فإنهما يدركان بوجود علاقة سببية بين كل منهما والآخر، ولكن يختلفان حول أيهما نتيجة الآخر الثقافة أم المؤسسات الديمقراطية. ووفقاً لذلك النقاش أن اعتماد معيار العقلانية في عملية المأسسة يحقق قيماً تساهم في زيادة الاداء، من تلك القيم: العمل على تحقيق العدالة والانصاف، وتوفير الفرص المتساوية امام المواطنين، وتشجيع المشاركة، والحكم الرشيد... الخ، بحيث تترتب على تلك القيم العمل على إعادة صياغة موضوع السلطة فكرياً وممارسةً، عبر إيجاد تمايز بين ماهو شخصي وماهو وظيفي، وتحديد صلاحياتها وامتيازات الأشخاص الذين يشغلونها وفقاً للقواعد القانونية للدولة، الا انه في حالة شخصنة السلطة وفرض قيم الثقافية التقليدية على العمل داخل المؤسسات، تؤدي الى افسالها في تحقيق القيم المؤسساتي، وتتجاز المؤسسات في سياساتها وتحد من نسبة ادائها (علي، 2024: 150). وفي هذا الاطار هناك جدال مستمر حول ما اذا كانت الهياكل المؤسسية هي مصدر الثقافة السياسية أم ان الثقافة السائدة هي السبب في ترسيخ بُنى مؤسسية معينة، أي أيهما يأتي أولاً؟ في الحقيقة يبدو ان كل من القيم والعلاقات الاجتماعية يعتمد تبادلياً على الآخر ويقويه: فالمؤسسات تولد مجموعات متميزة من التفضيلات من القيم، كما ان الالتصاق بقيم معينة يضيفي المشروعية على الترتيبات المؤسسية المناسبة لها. وبذلك فالإجابة عن التساؤل حول ما الذي يأتي أولاً، أو مالذي يجب إعطاؤه الأولوية سببية في توليد الآخر، فهو أمر متعذر (مجموعة من الباحثين، 1997: 56). وبذلك ان الثقافة السائدة في أي مجتمع تنعكس على السلوك المؤسسي، بل اكثر من ذلك إن العمليات السياسية في كل الدول أوسع وأعمق من المؤسسات الرسمية المصممة لضبطها، وإن بعضاً من القرارات الحاسمة بشأن توجه الحياة العامة لا تتخذ في البرلمان وفي اللجان التنفيذية؛ بل في المجالات غير الرسمية، هنا يأتي دور العائلة والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية (غيرتر، 2009: 595، 603). وعليه يمكن القول ان الثقافة السياسية السائدة في المجتمع تنعكس على المؤسسات السياسية الرسمية، وبذلك قد تواجه تلك المؤسسات صعوبات جمة في حال العمل بشكل مخالف للقيم السائدة والمرغوبة لدى أغلبية افراد المجتمع، ولكن مع ذلك بمقدور المؤسسات السياسية والمدنية العمل على غرس قيم ثقافية جديدة، تدعم بقائها واستمرارها.

وفي اطار العلاقة التفاعلية بين الثقافة والمؤسسة ايضاً، يقول دانييل ايتوجا "الثقافة هي الأم، والمؤسسات هم الأبناء" (هارزون، وهنتجتون، 2005: 42). ويقول دوجلاس نورث ان المؤسسات عبارة عن قواعد ومعايير معينة للسلوك، فأى تغيير مؤسسي تتطلب خلق معايير جديدة للسلوك (هارزون، وهنتجتون، 2005: 465)، هكذا يمكن القول ان المؤسسات عبارة عن الوظائف والأدوار المرتبطة بقواعد وقيم معينة، فاي تغيير في احدهما يؤثر على الآخر، اي هناك ترابط وتفاعل متين بينهما. وأشار البروفيسور الأمريكي الشهير (صمويل هنتجتون) انه لتحديد علاقة القيم الثقافية بالمؤسسات السياسية يجب ان نركز على مدى انعكاس القيم على المؤسسات، ومالذي يمكن أن يحدث حين لا تكون القيم والاتجاهات غير متساوقة ولا متلائمة مع السياسات والمؤسسات، والى أي درجة يمكن السياسات والمؤسسات ان تغير القيم والاتجاهات (هارزون، وهنتجتون، 2005: 48). وحسب (هنتجتون) ان بنية ثقافية التقليدية المتخلفة والمتشردمة يوفر ارضية خصبة لظاهرة الفساد، حيث اشار الى ان "الدلائل الكمية تشير الى وجود رابطة بين الفساد والتنوع الاجتماعي والتشردم العرقي اللغوي ونسب المنتمين من سكان البلد الى تقاليد دينية مختلفة" (هارزون، وهنتجتون، 2005: 222)، بناءً على ذلك فإن حالة التشردم الطائفي والعرقي يكون ارضية خصبة لزيادة حالة الفساد داخل مؤسسات الدولة والمجتمع، واضعاف قدرة المؤسسات السياسية خصوصاً في حالة العمل بالمحاصصة الطائفية والعرقية في توزيع المناصب والمزايا، وفي ضوء تلك الإطار النظري نسعى الى دراسة مدى انعكاس الثقافة السياسية التقليدية السائدة في العراق على الأداء المؤسسي في المبحث الثاني.

3: تأثير الثقافة السياسية السائدة على الأداء المؤسسي في العراق

رغم مرور أكثر من عقدين من الزمن على عملية التحول الديمقراطي ومحاولة بناء مؤسسات الديمقراطية فعالة، إلا أن ضعف وهشاشة تلك المؤسسات، عزز من سيطرة القيم التقليدية، مما أدى إلى ضعف سلطة القانون وتسبب بتلكؤ السياسة العامة، وإحلال منظومة الوساطة والمحسوبية والفساد السياسي والمالي والإداري محل منظومة الكفاءة والخبرة والجدارة في إدارة شؤون الدولة (علي، 2024: 143). عليه يبدو أن الثقافة السياسية التقليدية مازال تلعب تأثيراً سلبياً على أداء ووظائف المؤسسات الديمقراطية، وذلك نتيجة عزز تلك المؤسسات عن إنتاج ثقافة ديمقراطية جديدة. وبالنتيجة تم تشويه مفهوم الوطن والدولة والمواطن، من خلال العمل على تعدد مصادر وبني التقليدية للسلطة في المجتمع من: (العشائرية، قبلية، طائفية، مؤسسات دينية، ميليشيات عسكرية)، مما أدى إلى إضعاف سيادة القانون وهيبة المؤسسات الرسمية وفعاليتها (حسين، 2023: 173-174). وهكذا فإن المؤسسات السياسية الجديدة في العراق تحكمها توجهات ثقافية تقليدية من طائفية وعشائرية، مما أدى إلى تصعيد التناقضات بين القوى الاجتماعية والسياسية، وحالة من الجمود المؤسسي أي عجزها عن تطور وترقية (البديري، 2020: 98). بالإضافة إلى ذلك أن المؤسسات العراقية تعاني من شخصنة السلطة وتمحورها حول النخب السياسية الحاكمة وهويتها الثقافية التقليدية (علي، 2024: 144). وعليه فإنه بدل أن تحكم القيم المؤسساتية في السلوك المؤسسي، تسود قيم الشخصية، ويجري التقليل من القيم المؤسساتية القائمة على مبادئ العقلانية، وسلطة مدنية غير منحازة وضامنة للمساواة.

إن أزمة الهوية من الإزمات التي تهدد الاندماج الوطني، وإن سياسة بعض الأحزاب والحركات السياسية أدى إلى تجذير ثقافات الفرعية وازدياد الحساسيات الطائفية والقومية، إلى حد الذي أصبح الفرد العراقي يُعرّف نفسه على أساس (الطائفة/المذهب/الدين/ القومية) أكثر من هويته الوطنية العراقية، وانعكس ذلك على مؤسسات الدولة سلباً، وغداً ذلك اتساع خطاب الكراهية والانتقام بين شرائح المجتمع العراقي، وقد استخدمت بعض الأحزاب والحركات السياسية هذه الحالة كأداة لتعزيز حضورها في المشهد السياسي والسعي للوصول إلى السلطة (حافظ، 2024: 44). وتلك السياسة جعلت من المحاصصة الطائفية، عُرفاً ومسلكاً تعمل على استمالة الناس إلى مشروعها وأهدافها، وقد تواجه العقاب من يخالف ذلك (الخليفي، 2023: 307). وعندما تنشط علاقات الأطراف المشاركة في المحاصصة بدول أجنبية يمهّد الطريق لإنتهاك سيادة الدولة، من خلال تنفيذ أجنحة اجنبية من قبل النخبة السياسية الحاكمة، داخل مؤسسات الدولة (الهاشمي، 2023: 246-247). تأسيساً على ذلك يمكن القول أن المؤسسات السياسية القائمة في العراق لا تعمل في الفراغ، بل تتأثر بالبنية الثقافية والاجتماعية القائمة وتؤثر فيها.

في هذا المبحث نسعى إلى تناول اشكالية الموروث الثقافي التقليدي في مدى انسجامها مع قيم المؤسسات الحديثة، والآثار المترتبة لحالة عدم الانسجام الثقافي على فاعلية أداء مجلس النواب العراقي.

3-1 الموروث الثقافي واشكالية عدم انسجامها مع المؤسسات السياسية الحديثة في العراق

لا يوجد مجتمع ذو ثقافة سياسية حديثة خالصة ولا ثقافة تقليدية خالصة، إلا أنه يبدو أن جانب التقليدي من الثقافة تشغل مساحة واسعة في المجتمعات التقليدية مثل المجتمع العراقي. الذي يوصف بأنه مجتمع أبوي، فهو خليط من البنى الطائفية التقليدية، بحيث تسيطر عليه قيم قبلية وعشائرية، ودينية، مستمدة من روابط الدم والمذاهب، وتسود في ظل الثقافة التقليدية قيم الخضوع والطاعة والعلاقات التراتبية الهرمية، ولكن إلى جانب هذه الثقافة التقليدية، هناك بوادر لبروز قيم ثقافية حديثة مثل قيم الليبرالية والعلمانية (بكر، 2022: 158). وهكذا يعيش المجتمع العراقي في ظل ثقافتين متناقضتين: الثقافة السياسية التقليدية وخصوصاً قيم الخضوع، والثقافة السياسية الحديثة التي هي ثقافة المشاركة، إلا أنه من حيث انتشارها تختلف من مكان لآخر، ففي الريف وفي بعض مناطق من المدن مازالت هناك هيمنة للقيم الثقافية التقليدية "أي ثقافة الخضوع" (حافظ، 2023: 42). وعله ففي الحالة العراقية أن البنى والقيم التقليدية هي الغالبة، وتتسلل تلك القيم إلى داخل المؤسسات، وقد تخلق القيم التقليدية اشكاليات داخل المؤسسات الرسمية. في وقت التي تحتاج المؤسسات

الى ان تسود فيها قيم اخرى غير تقليدية مثل: الشفافية والاحترام المتبادل، وقبول الاختلاف في الرأي، والاعتماد على آلية الحوار في اتخاذ القرار وفق قيم العقلانية، والشعور بالمسؤولية، والعمل الجماعي،... الخ..

ورث المجتمع العراقي عبر الاجيال اسس مختلفة للثقافة السياسية متقاطعة ومتصارعة صراعاً طائفياً، قومياً، ايديولوجياً، إسلامياً، علمانياً، ليبرالياً، اشتراكياً، وغيرها من التقاطعات فضلاً عن الخلافات التاريخية التي تلقى بظلالها على الواقع اليوم (الهاشمي، 2014: 97).

وبعد عام 2003 حاولت الولايات المتحدة الامريكية فرض مشروعها حول البناء الديمقراطي في العراق، الا انها اصطدمت بعراقيل تتمثل في اختلاف المواقف تجاه المشروع ما بين من آمن به كفلسفة وقيم سياسية عليا، وبين من اعتبر المشروع بمثابة أمر واقع يجب الإحتكام إليه، وبين من اعتبره مجرد وسيلة وآلية للوصول الى السلطة (محمود، 2024: 129). وهكذا شهدت الدولة العراقية صراع بين مفهومي الدولة الإسلامية والدولة المدنية، لكل من مفهومي فريق ينصره، يتكون الفريق الأول مجموعة من الأحزاب الإسلامية، تعمل على تكريس الفقه الإسلامي في أدبياته السياسية، وعمل على التغلغل في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سبيل الحصول على مزيد من مكانة والسلطة، في مقابل فريق الثاني الذي تمثله مجموعة من الاحزاب العلمانية والمدنية. وكانت النتيجة تناقضاً وتنافساً كبيراً في جميع مفاصل الدولة، بالتالي أثر سلباً على الأداء المؤسسي (الخليبي، 2023: 333-334). وهكذا تتميز بنية الثقافة السياسية للمجتمع العراقي بالعديد من الإشكاليات غير المنسجمة مع العمل المؤسسي الديمقراطي، وتشكل معوقاً أمام فاعلية المؤسسات الرسمية في الأداء، من تلك الاشكاليات:

أولاً: اشكالية صراع الهويات وأبعادها الثقافية (أزمة الهوية): ان أزمة الهوية تنبع من خارجها، أي من التحديات التي تجابهها فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهذا يؤدي الى أزمة الهوية، وهي حالة من التوتر والتمزق الوجداني، الذي ينتمي الى التمركز على الذات ويدفع الى التعصب والتمييز العرقي أو الديني أو الطائفي ويقلل من فرص التسامح والتفاهم والحوار مع الآخر، وتلك النزعة الثقافية لا تتسجم مع بناء نظام ديمقراطي (شبيب، وحسين، 2023، 152). والمجتمعات غير المتجانسة تمر بحالة الصراع الاجتماعي واختلال العلاقة بين مكونات المجتمع والنظام السياسي، فتعاني الدولة من ضعف الوحدة الوطنية، مما يؤدي ذلك في الغالب إلى ان تكون مضمون السياسات العامة للدولة موجهة نحو بناء الوحدة الوطنية وإيلاء أهمية تفوق أهمية السياسات الأخرى، وبهذا تعجز معظم السياسات من أن تلبى إحتياجات مختلف الجماعات (رسول وسمين، 2021: 68). وعليه، فإن أزمة الهوية في العراق لم تقتصر على تفكيك البنية الاجتماعية، بل امتدت لتؤثر مباشرة على المناخ المؤسسي، حيث أدت إلى فقدان الثقة بين الأطراف السياسية داخل المؤسسات، وإلى صعوبة الاتفاق على القيم والمبادئ والمصالح العامة التي يفترض أن تشكل قاعدة للعمل المؤسسي.

مما لا شك فيه ان التنوع حالة طبيعية لا تخلو منها أي مجتمع، ولكن الاشكالية في ادارة التنوع، هذا ما لم تقدر عليه الدولة العراقية منذ نشأتها (وتوت، 2023: 284)، مما أدى الى الانقسام الديني والطائفي، وانعكس ذلك سلباً على فاعلية المؤسسات السياسية. ان أزمة الهوية ادت الى تقاوم أزمة الاندماج الوطني، فانتشر الاتجاه القومي العربي في العراق منذ نهاية القرن التاسع عشر، وان اتجاه التعصب القومي العربي حفز بالمقابل في نمو اتجاه قومي كوردي، كردة فعل متخوف من هيمنة الاتجاه القومي العربي (محمود، 2024: 128). وحسب (لويزار، بيير جان، 2006: 208) مرة العراق منذ تأسيسه حتى انهيار النظام البعثي بنوعين من الهيمنة المكوناتية، الأولى هيمنة الطائفية السنية على الشيعة، والثاني هيمنة الاثنية للعرب على الكورد، وهكذا فان تاريخ الصراع بين المكونات شكل خلفية ثقافية متشجعة بين الهويات المختلفة. ولكن بعد انهار نظام حكم حزب البعث تراجع دور عرب السنة، وهيمنت الشيعة على الاوضاع، بمشاركة قوية من قبل الكورد في بداية بناء النظام السياسي الجديد، وهكذا في ظل استمرار حالة التنازع بين الثقافات الفرعية، قد يؤدي ذلك الى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وتزيد من ظاهرة الفساد داخل مؤسسات الدولة (داود، 2017: 351).

حكم النخب السياسية القومية العربية العلمانية الدولة العراقية منذ تأسيسها، وعملوا على اضعاف طبقة رجال الدين، وأعتدوا على ايديولوجية قومية متشددة، وان انفرادهم في السلطة خلق شعوراً لديهم بأنهم أولى بممارسة السلطة السياسية من غيرهم، وعملوا على تأسيس نظام حكم دكتاتوري وشمولي، وان تلك الممارسات السياسية، تركت آثاراً على الوعي السياسي لمابعد الإنهيار، بإتجاه غرس الثقافة الاستبدادية ونزعة المركزية في ممارسة السلطة(الهاشمي 2014: 17-18). وتميل النخبة السياسية من العرب السنة الى مزيد من التعاون مع دول جوار العربي والاسلامي، ولاتقبل بتبعية العراق لسياسات ايران، ولاتؤمن بتطبيق نظام ولاية الفقيه في ممارسة الحكم، والتي اصبح جزءاً من ثقافة السياسية لبعض اطراف من الشيعة، وعملوا على نشر الفكر السياسي اللواتي(الهاشمي، 2014: 94). عليه فإن التوجهين الثقافييتين المختلفين للنخب السياسية الشيعية والسنية تجاه القوى الاقليمية تسبب في اتهام النخب السياسية بعضها البعض بتبعية وتطبيق اجندات سياسية اقليمية في العراق، وهذا ما خلق معوقات وصراعات داخل مؤسسات الدولة، حول اقرار مالذي تشكل المصلحة الوطنية الخالصة من قرارات السياسية داخل مؤسسات الدولة ومالذي تشكل قرارات ولأئبة تابعة لأجندات خارجية، وكل ذلك ادى الى انخفاض أداء وكفاءة مؤسسات الدولة، وتراجع ثقة المواطن بالنظام السياسي.

وهكذا فأحد اهم اشكاليات السياسية حول الهوية في العراق منذ تأسيسها، هي ضبط حدود العلاقة بين الهوية الوطنية العراقية مع الهويات الاخرى الفرعية، التي تعبر كل واحد منها عن ثقافات ذات خصوصية طائفية وقومية واثنية، وانعكاس مواقف المتناقضة لزعماء هذه المكونات على عمل واداء مؤسسات الدولة. ومحاولات فرض هوية سياسية واحدة تحت مبرر الاندماج الوطني وذلك من الاعلى الى الاسفل متجاوزة مسألة التنوع الثقافي في العراق، الأمر الذي تسبب بمواقف سلبية احتجاجية رافضة للهوية الوطنية، فموقف الكورد على سبيل المثال بقي موقفاً متشككاً ورافضاً لفرض هوية ذات المضامين القومية العربية على العراق، لأنها لاتعبر عن الهوية القومية والثقافة الكوردية(محمود، 2024: 134). والحرمان من التمثيل السياسي للمكون الشيعي طوال عقود السابقة، خلق شعوراً بالغبن بالنسبة لتمثيلهم السياسي داخل الثقافة السياسية الشيعية، هذا في الوقت الذي يعتبرون انفسهم المكون الاكثر عدداً في العراق(عبدالجبار، 2010: 109)، لذلك قد يعتبرون من حقهم بأن يحكموا البلد من خلال مؤسسات الدولة وخصوصاً السلطة التنفيذية، وقد شكل ذلك جزءاً من ثقافتهم السياسية، وقد تدفعهم بأن يكون كلمة الفصل لهم في القضايا الوطنية.

والموروث التي اكتسبتها الثقافة السياسية الكوردية في العراق، هي الشعور بالحرمان والتعسف والقمع ضد الهوية القومية طوال حكم الأنظمة الاستبدادية، بالاضافة الى ان العديد من القضايا بقية عالقة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية من غير حل جذري لها، وهذا ما دفع بإجراء استفتاء في 25/أيلول/2017، لإستقلال الاقليم، كل ذلك خلق نوع من الشكوك وعدم الارتياح متبادل بين قادة الكورد والعرب، مما أثر سلباً على أداء المؤسسات الاتحادية. اما المكون التركماني لم تعترف الانظمة السياسية السابقة بحقهم القومية، أما انتمائهم السياسي متوزع على الولاء المذهبي السني والشيعي والقومي التركماني، فهم غير متحدين في اتجاههم السياسي(الهاشمي 2014: 31-32). اما المكونات الاخرى من المسيحيين واليزيديين والكاكانيين يشعرون بالغبن والظلم والتهديد، في ظل فوضى السياسي وانعدام الأمن ووجود تهديد مستمر من جانب الحركات الإسلامية المتطرفة تجاههم، ان أزمة الهوية هي نتاج فشل الدولة العراقية في عملية الاندماج الوطني للمكونات.

وتأسيساً على ما تم ذكره أعلاه، عندما تعلقو الثقافة الوطنية على الثقافات الفرعية، وتكون حاضنة لها، تزداد شعور الفرد بالمسؤولية العامة وتعلقو من المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وتهتم بالقضايا القومية، أما في حالة غلبة قيم الثقافات الفرعية والمحلية فيتجه الفرد بولائه لأسرته وعشيرته أو طائفته الدينية أو العرقية على حساب الولاء للدولة.

ثانياً: اشكالية عدم انسجام القيم العشائرية والقبلية مع عملية المأسسة: تشكل العصبية القبلية والعشائرية جزء كبير من الثقافة السياسية التقليدية العراقية، وهي تعني الموالاتة بشكل تام للقبيلة أو العائلة ومناصرتها. وتوظف ذلك الوعي القبلي في مجال السياسي، من خلال التعاون بين ابناء القبيلة في حالة دعم النظام الحاكم او التمرد عليه، كذلك لدعم رموز القبيلة عند الترشيح، من خلال جمع

اصوات الناخبين من ابناء القبيلة الواحدة، وقد تؤدي العصبية القبلية الى اقامة علاقات الزبونية (الزبونية السياسية كأحد اشكال الفساد السياسي) والمحسوبية، وحالة التفكك في المجتمع(مرعي، الحايي، 2023: 49-52)، وعليه فان عملية التفاعل مع النظام السياسي تقوم عبر زعماء هذه المؤسسات التقليدية، فيسعى الزعماء الى الحصول على مكاسب السياسية من خلال حشود العشائري سواء كانت في الانتخابات او في التظاهرات(محمود، 2024: 130). وتُشكل ثقافة الخضوع جزءاً هاماً من ثقافة السياسية للعشائر، لأنها تنظر الى السلطة بوصفها سلطة أبوية يجب الخضوع لها(محمود، 2024: 128)، هذا يعني ان الثقافة الذكورية والأبوية تشكل جزء هام من الثقافة التقليدية، والتي تلعب دوراً مؤثراً في تقليل من مكانة المرأة في النشاط السياسي، وتضعف من دورهن داخل مؤسسات الدولة، وهكذا ان البنى الاجتماعية التقليدية توجه السلوك السياسي، وقد تؤثر تأثيراً سلبياً على العملية السياسية، وفاعلية المؤسسات السياسية. والثقافة التقليدية لاتتلائم مع النظام الديمقراطي التي تتطلب ثقافة السياسية المشاركة، والسلوك المؤسسي العقلاني. وان البنى التقليدية قد تقاوم مقومات بناء الدولة المدنية الحديثة القائم على هيمنة النزعات العقلانية والفردانية والتعددية.

وهكذا فان حالة التخلف التي عانت منها العراق تعود في جزء كبير منها الى سيطرة القيم العصبية والقبلية والاحتكام الى الأعراف العشائرية، لذلك كانت ولاءات الأفراد للعشيرة والقبيلة والدين والمذهب، ولم تكن في أغلبها للوطن والدولة، فأستمرت هذه الذهنية وآثارها بقدرها الى الحاضر، وقد انعكس ذلك سلباً على فاعلية أداء المؤسسات السياسية(حافظ، 2016: 377). ووفقاً للثقافة القبلية يستمد الفرد العراقي قيمته ويحصل على امتيازاته بحكم مكانته في القبيلة، وفي العديد من حالات يلجأ ابناء العشائر الى رئيس العشيرة للفصل في القضايا والحكم فيها، وفي تلك الحالة ان مجالس العشائر يضع نفسها بديلاً عن مؤسسات الدولة، وهذا يقلل من مكانة مؤسسات الدولة في ذهنية المواطن.

وتتوزع ولاء السياسي للقبائل حسب انتمائها الاجتماعي القومي والمذهبي وليس الايديولوجي، ففي أغلب الانتخابات النيابية والبلدية أيدت القبائل السنية احزاب وكيانات من المكون السني، والقبائل الشيعية أيدت احزاب وكيانات من المكون الشيعي(الهاشمي، 2014: 271، 272). ولا بد من الاشارة الى ان ضعف وهشاشة المؤسسات السياسية بدوره تعزز من القيم التقليدية وتضعف من سلطة القانون، وتؤدي الى احلال منظومة الوساطة والمحسوبية والفساد السياسي والمالي والاداري محل منظومة الكفاءة والخبرة والجدارة في إدارة شؤون الدولة(علي، 2024: 143).

بناءً على ذلك يبدو انه حتى الآن لم يتجاوز المجتمع العراقي مرحلة تأثير الانتماءات الاولية القبلية والطائفية، أي مازال تحكم على الحاضر بعقلية الماضي. لذلك تشكل البنى القبلية والعشائرية تحدي كبير أمام بناء الدولة المدنية وتحقيق مبدأ المواطنة، ان للقيم العشائرية تأثير واضح على عملية المأسسة واتخاذ القرارات داخل المؤسسات، بحيث يجري الاعلاء من تلك القيم على حساب التمسك بمعايير المهنية والعقلانية وسيادة القانون، لأنه على اساس الانتماء القبلي والعشائري يجري محاباة بعض الافراد والفئات، وترشيحهم وانتخابهم وتعيينهم، دون مراعات لمعايير الكفاءة أو العدالة في ذلك، وأن القيم العشائرية والقبلية تعزز من آلية الزبونية والمحسوبية داخل مؤسسات الدولة، فتؤدي ذلك الى غياب النزاهة وسيادة القانون، وانخفاض من مستوى اداء مؤسسات الدولة.

ثالثاً: أشكالية ثقافة العنف والتطرف والتعصب: ان ظاهرة الارهاب هي نتاج لثقافة العنف والتطرف والتعصب التي أدت الى عدم الاستقرار السياسي وزيادة التهديدات الامنية بشكل واسع في العراق بعد 2003 وبروز تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) عام 2014 وسيطرتها على ثلث مساحة العراق، حيث إنهارت مؤسسات الدولة في تلك المناطق(الهاشمي، 2014: 92). ومن زاوية اخرى تتميز السلوك الطائفي في العراق بالتعصب، أي يتعصب صاحب الفكر الطائفي ايضاً لأراء ومنطلقات طائفته، وتعتقد انها وحدها على الحق، فيصيب بجمود الفكري، لايقبل أي طرح مخالف من الافكار، وهذا ما تنتج ثقافة العنف(كاظم، 2008: 131). ومن نتائج التعصب الطائفي ابتكار نظام المحاصصة الطائفية والعرقية، مما خلق فرص مناسبة لمزيد من المحسوبية والفساد، وحسب البروفيسور(هنتجتون) إن المجتمع الذي يكون معرضاً للفساد، يكون معرضاً بنسبة كبيرة للإرهاب، ويضيف قائلاً إن الإرهاب أكثر تهديداً لفاعلية النظام

السياسي ومؤسساته ولوجوده (العكيلي ومليوخ، 2017: 257-258). وهناك عوامل أخرى اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية، توفر لوجوده أو لزواله البيئة الموضوعية المناسبة لثقافة العنف. وهكذا فإن ثقافة العنف تخلق معوقات امام العمل المؤسسي السياسي، لأنها تعزز السلوك السلبي العنيف العدوانى، بخلق توجه سياسي القائم على أن العنف هي طريقة الوحيدة للتعامل مع النزاعات والازمات.

رابعاً: أشكالية الموروث الثقافي الاستبدادي: أحد الاشكاليات الثقافية التي تعثر العملية السياسية وأداء المؤسسي الديمقراطي في العراق بعد 2003 هي اشكالية الإرث الاستبدادي والدكتاتوري وبقايا العنف والإرهاب والنزعات الشمولية، التي تهدد منجزات التحول الدستوري والمسار الديمقراطي (فياض، 2023: 33). ان غالبية القادة السياسية الحالية الحاكمة عاشت وترعرعت في ظل نظامٍ شمولى دكتاتوري مركزي، ذي رمزٍ واحدٍ وحزبٍ واحد وقائد واحد، ورؤية واحدة لاغيرها، فتم غرس الافكار التسلطية الدكتاتورية، لذلك نجد ظاهرة عدم تقبل الرأي المخالف ورفض الآخر المختلف، ومقاومة التعددية، ولايحبذون فكرة التنوع (الخليلي، 2023: 308)، ويصعب عليهم القبول باللامركزية السياسية وتوسيع اقاليم الفيدرالية. ان مرحلة الحكم السلطوي التي مر بها العراق أدت الى غرس ثقافة الاستبداد وتعزيز ثقافة الخضوع، إلى درجة أصبحت تعرقل بناء وعمل مؤسسات الديمقراطية. لأنها تشجع على تمجيد القائد وتقديسه، على حساب مكانة وهيبة المؤسسات السياسية، والترويج للطاعة العمياء، والعمل على نشر الخوف، وعدم الثقة بالآخر عموماً، ومحاولة ضمان المصلحة الشخصية بأي وسيلة ممكنة ضمن عملية مزاحمة وتدافع في المجال العمومي، وشمل التسابق إلى بناء العلاقات الشخصية مع موظفي الدولة القادرين على المساعدة وتأمين الوساطات، واستغلال الوظائف العامة للمكاسب الشخصية عن طريق محاولات الفساد، والتعامل مع المؤسسات العمومية بوصفها أما غنيمة أو خصماً (بشارة، 2023: 16-17). وهكذا فإن ميراث الثقافي الاستبدادي لا يتسجم مع بُنى ووظائف مؤسسات ديمقراطية، وبناء نظام فيدرالي، وتتطلع الى قمع الحريات وتقيد المنظمات غير الحكومية، ولا تشجع على المساءلة والشفافية، وتلك الثقافة تقود الى غياب دور السلطة القضائية وهيمنة السلطة التنفيذية، أي تقود الى ضعف استقلالية القضاء وتحذ من سلطة البرلمان.

خامساً: اشكالية ثقافة الخضوع: ان ثقافة الخضوع هي الثقافة المنتشرة في الانظمة الشمولية الابوية، اي انها الثقافة التي تتلائم مع بنية سلطوية ومركزة. هذا النمط من الثقافة يدفع بالافراد بقبول ما يصدر من قبل النظام من قرارات ولايتعاطون مع مدخلات النظام فهم تابعون، وغير قادرين على المشاركة، ولايسمح النظام بوجود المعارضة أو الرقابة على ادائه، وبشكل مختصر ان افراد هذه المجتمعات يتأثرون بالعملية السياسية ولايتأثرون فيها، وتلك هي الميراث الثقافي التي أغرسها نظام حزب البعث في العراق (حافظ، 2023: 39). وتلك الثقافة تنكر عقلية النقد والحوار، وتكرس منطق الخوف والسكوت وتثبيت واقع الحال (حافظ، 2016: 378). وحسب بعض المتخصصين ومنهم (فياض، 2023: 26) ان الموروث الثقافي الاسلامي قد لا تكون مساعداً لإقامة بنية سياسية ديمقراطية، ولكن لن تقف عائقاً في طريق تشييد مثل هذه البنية. فالعائق هي في الاساس ثقافة الخضوع، والتي في ضلها السلطة هي الناطقة والمواطن هو الساكت.

عليه ان من يحمل ثقافة الخضوع غير قادر على ان يكون له مواقف حازمة داخل المؤسسات السياسية وفي مواجهة المؤسسات الاخرى، بناءً عليه اذا نظرنا الى مواقف النواب نجد ان اكثرية النواب غير فعالين وغير حازمين في مواقفهم بل خاضعين لقادة أحزابهم وقادة كتلهم البرلمانية، دون ان يكون لهم شخصية ذو ارادة مستقلة كمثل للأمم، وان ثقافة الخضوع قد تكون في مصلحة القادة السياسية الحاكمة، لكي لاتجد من تعارض اجندتهم السياسية، لذلك لانجد محاولة جادة لغرس ثقافة ديمقراطية جديدة.

سادساً: اشكالية عدم تجانس بين ثقافة النخبة والجماهير: ان وجود نخبة حاكمة ذو ثقافة وطنية تعمل لنفع العام بكفاءة تعتبر من أهم عناصر تحقيق الادارة الرشيدة (حسين، 2018: 9). ولكن هناك علاقة طردية بين مستوى تجانس ثقافة النخبة والجماهير مع مستوى

الاستقرار السياسي والمؤسسي، فكلما زاد التجانس والتوافق الثقافي بينهما زاد مستوى الاستقرار السياسي، مما يدعم مؤسسات الدولة وتخضع لها الجماهير بوعي، وعلى عكس من ذلك كلما زاد الفجوة بين ثقافة النخبة السياسية الحاكمة والجماهير، ازداد حالة التمرد والعصيان الجماهيري ضد الدولة ومؤسساتها، مما يشكل عوائق جدية امام وظائف مؤسسات الدولة.

بعد انهيار نظام حزب البعث في 9 نيسان 2003، هيمنت قادة المعارضة السياسية الوافدة من الخارج مع الامريكيين على المشهد السياسي الجديد في العراق، وأصبحت تشكل النخبة الحاكمة التي تسربت إلى كل مجالات التغيير الديمقراطي: الحكومة، البرلمان، الأحزاب، وفي تصميم القوانين والتشريعات الناظمة للمرحلة الانتقالية وما بعدها، بالمشاركة مع الامريكيين، وكان لرؤاها السياسية وقناعتها الفكرية أثر في طبيعة النظام السياسي في العراق، وميكانيزمات عملية وتفاعلاته، واتسمت ثقافة هذه النخب السياسية بعدم التجانس الثقافي لا فيما بينها - نظراً لاختلاف مرجعياتها الفكرية والسياسية والمذهبية- ولا مع الجماهير، وبالتالي زادت الفجوة الثقافية داخل أطر عمل النخب السياسية، وخارجها. مع استبعاد متعمد للنخب التكنوقراطية من أكاديميين وخبراء في المجالات المختلفة الا في حدود ضيقة رسمتها هذه النخب المتحكمة بالقرار السياسي، وظلت هذه النخب تحتكر المناصب العليا في الدولة عبر زج أتباعها -رغم عدم أهليتهم- في كل مفاصل ومؤسسات الدولة ولاسيما في تلك المؤسسات ذات الطبيعة السيادية(المال والامن). ومما يمكن تثبيته في هذا السياق أن للنخب السياسية والحزبية دور تثقيفي سلبي في عراق ما بعد 2003، وذلك باعتمادها خطاب (طائفي) غير عقلاني (تحريضي واقصائي) مما أربك الوضع السياسي في العراق(محمود، 2024: 135). لذلك يزداد حجم الفساد في العراق كلما زادت قدرة اصحاب النفوذ من استغلال مواقعهم في المجتمع ومناصبهم داخل مؤسسات الدولة، مما يتيح لهم الأستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها مؤسسات الدولة، فتزداد تراكم الثروة لديهم، مما توسع الفجوة بين النخب السياسية الحاكمة وبقية أفراد المجتمع، وتؤدي ذلك الى إضعاف قدرة مؤسسات الدولة من مواجهة زيادة في معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشي وتراجع الشعور بالعدالة الإجتماعية، وجميع تلك الأمور تؤدي الى الأحباط والحدق الإجتماعي بسبب الفارق الطبقي، مما يعزز من ظهور سلوكيات وقيم سلبية في المجتمع مثل شرعنة أساليب الفساد مثل أخذ الرشوة أو دفعها(العكيلي ومليوخ، 2017: 257).

سابعاً: أشكالية الثقة بالنظام السياسي: تعتبر الثقة وعدم الثقة بالنظام السياسي ومؤسساتها أحد اهم ركائز الثقافة السياسية في أي مجتمع، ان الثقة بالنظام السياسي من قبل الجماهير، تمنح النظام الإستقرار والشرعية، ولكن هناك العديد من العوامل التي ساعدت على تراجع ثقة المواطن العراقي بالنظام السياسي، منها المنسوية والمحسوبة وتفتشي ظاهرة الفساد السياسي والاداري والمالي، وتزايد الانقسامات والصراعات السياسية على المصالح والامتيازات الحزبية والشخصية الضيقة، وتبعية القوى السياسية لأجندات السياسية الاقليمية، والانتهاكات المتكررة لسيادة العراق دون قدرة المواجهة، وغياب المساءلة والمحاسبة.

ان بناء الثقة بالنظام السياسي احد اهم ركائز تحقيق شرعية النظام، هذا يعني ان مستوى شرعية النظام السياسي لدى المواطن في ارتباط مباشر لمستوى فاعلية النظام السياسي في الأداء، والاعتراف بالنظام السياسي، أن الشرعية تتحقق عندما يتمكن جهاز الدولة من اصدار استجابات متسارعة لمطالب المجتمع، اي ان احد مصادر الشرعية قدرة النظام السياسي على تقديم مخرجات بحجم موازي أو قريب من المدخلات، وتتسجم مع توقعات المواطنين(علي، 2024: 148). بالإضافة الى ضعف ثقة المواطن بالنظام، هناك ازمة الثقة السياسية بين الأطراف والقوى السياسية الحاكمة نفسها، والتشكك المستمر فيما بينها، وصراعهما على المصالح والامتيازات الحزبية والشخصية، والتي تترك تداعيات خطيرة على العمل الجماعي داخل المؤسسات الرسمية.

ان تزايد المستمر لمستوى الرفاهية التي يعيشها الطبقة السياسية الحاكمة، نتيجة استغلال المناصب العامة لأغراض حزبية وشخصية، ادى الى فقدان الثقة بالسياسيين وبالعملية السياسية لدى المواطن(الهاشمي، 2014: 253). والشرعية (الشكلية) التي تمنحها العملية الانتخابية للطبقة السياسية تقف عائقاً أمام أية محاولة في بناء الثقة بين النخبة والجماهير، لأنهم يتمسكون بزمام الأمور من خلال الفوز

بنسبة قليلة من أصوات الشعب (محمود، 2024، 140)، وهكذا فإن تراجع الثقة بالنخبة السياسية والعملية السياسية أدى الى تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية، وتزايد نسبة العزوف عن الانتخابات، كما هو موضح في الجدول الآتي:
جدول رقم (2) نسبة المشاركة والعزوف عن المشاركة في الانتخابات النيابية

الدورات الانتخابية النيابية	نسبة المشاركة	نسبة العزوف عن المشاركة
الدورة الاولى	%76,26	%22,64
الدورة الثانية	%62,39	%37,71
الدورة الثالثة	%62,24	%38,24
الدورة الرابعة	%44,5	%55
الدورة الخامسة	%41	%59

(الجدول من اعداد الباحث، بالاعتماد على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية)

وفقا للجدول الأعلى أن التراجع المستمر لنسبة المشاركة يدل على أن المواطن العراقي لم تعد يهتم بعملية الانتخابات، والسبب في ذلك أما غير واثقين من نزاهة تلك العمليات الانتخابية أم أنهم وجدوا عدم الجدوى من عملية الانتخابات في تغيير لأوضاعهم السياسية والخدمية، أي أن قلة المشاركة السياسية دليل على عدم الثقة بالنظام السياسي. وإن هذا التراجع في نسبة المشاركة تعتبر من الإشكاليات البارزة في الثقافة السياسية لدى العديد من المواطنين باعتبارهم لا تفرقون بين (الدولة والحكومة) ولا تُفرقون بين (العملية السياسية) و(العملية الحكومية)، قد تُحسب حالة التقصير في الحكومة على الدولة والدستور والمؤسسات، وتكره مجمل العملية السياسية، بحيث يعتبر فشل الحكومة فشل الدولة، وهذا ما قد يدفعها الى ان تكون على استعداد للتمرد والتظاهر ضد مؤسسات الدولة(الهاشمي، 2014: 237). وفي هذا السياق تم اجراء دراسة ميدانية في 2014 من قبل مركز العراق للدراسات، على شريحة من (2000) أسرة في بغداد وكركوك والنجف أظهر أن نسبة 67% لايفرقون بين فساد مسؤول في الحكومة وبين الحكومة كلها، وان 78% يعد فساد الحكومة هو فساد الدولة، وان 58,9% يعد الاسلاميين غير قادرين على بناء دولة وإدارتها إدارة حسنة، وقد تؤدي ذلك الى اكره مؤسسات الدولة والقادة الحكومية من قبل المواطن(الهاشمي، 2014: 249). وعليه، فإن أزمة الثقة بين المواطن والنظام السياسي، وأزمة الثقة بين القوى السياسية الحاكمة نفسها، تشكلان معاً عائقين مزدوجين أمام استقرار النظام السياسي وتعزيز مسار الديمقراطية في العراق

3-2 انعكاس عدم الانسجام الثقافي على فاعلية أداء مجلس النواب العراقي

يحتاج مؤسسات النظام الديمقراطي الى الثقافة الديمقراطية، لأن تلك الثقافة تتميز بمساهمتها في الاندماج الثقافي من حيث التسامح والحوار والمواطنة والاعتراف بالآخر المختلف، وسيادة الشعب، وحقه في ابداء الرأي من دون قمع أو تهديد أو خوف. الا انه نتيجة عدم شيوع تلك الثقافة في العراق وتداخل الثقافة السياسية التقليدية وثقافة الخضوع، في العملية السياسية، واجه الأمن الوطني الى التهديد وحالة من عدم الاستقرار السياسي، مما أثر سلباً على فاعلية الاداء المؤسسي الرسمي(حافظ، 2024: 44). ومما زاد الأمر سوءاً، ان الاحزاب السياسية إعتمدت أسلوب الشخصنة والتحزب في إدارتها لمؤسسات الدولة، وتعزيز وترسيخ ولاءات الفرعية على حساب مشروع بناء الدولة(العكيلي ومليوخ، 2017: 266). ومن جانب اخر، منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في أيار/2003 جرى تسييس المكونات والانتماءات الأولية، بحيث جرى العمل بآلية المحاصصة الطائفية والقومية في توزيع الادوار داخل المؤسسات في نهاية كل دورة انتخابية جديدة. وتم توزيع الساحة السياسية بين الأحزاب الطائفية الشيعية والسنية، والاحزاب القومية العربية واحزاب الكوردية واحزاب المكونات، وغياب أي وجود لأحزاب وطنية عابرة للطوائف والقوميات.

أما بالنسبة لمجلس النواب فإن فاعليته تكمن في أداء وظائفه بشكل فعال ومؤثر، واستيعاب التطورات والمستجدات في المجتمع ومحاولة تنظيمها من خلال صياغة تشريعات لها، ومتابعة عملية تنفيذها، والحرص على المال العام من خلال التصديق على الميزانية والرقابة على الصرف. ان نظام الحكم في العراق نظام برلماني حسب المادة (1) من دستور 2005، وبذلك يفترض ان يلعب مجلس النواب دوراً واسعاً في النظام السياسي العراقي، وحسب المادة (61) من الدستور لدى مجلس النواب سلطات واسعة، بحيث يختص مجلس النواب بما يأتي:

أولاً: تشريع القوانين الاتحادية. ثانياً: الرقابة على أداء السلطة التنفيذية. ثالثاً: انتخاب رئيس الجمهورية. رابعاً: المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بقانون يُسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب. خامساً: الموافقة على تعيين كل من: رئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية، ورئيس الادعاء العام، ورئيس هيئة الاشراف القضائي، والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس أركان الجيش ومعاونيه. سادساً: مساءلة رئيس الجمهورية، وإعفاءه. سابعاً: مساءلة رئيس مجلس الوزراء والوزراء، وتوجيه الاستجواب لمحاسبتهم في الشون التي تدخل في اختصاصهم. ثامناً: صلاحية سحب الثقة من احد الوزراء بالأغلبية المطلقة، وصلاحية سحب الثقة من رئيس الوزراء بالأغلبية المطلقة. تاسعاً: الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين. بناءً على ذلك يفترض ان يلعب مجلس النواب دوراً واداءً واسعاً في النظام السياسي الجديد في العراق، وفي هذا الاطار يركز هذا المطلب على انعكاس الثقافة السياسية التقليدية على فاعلية الاداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب هذا بالاضافة الى دوره السياسي.

3-2-1 الفرع الاول: انعكاس الثقافة السياسية على فاعلية الاداء التشريعي

ان تجربة النظام البرلماني في العراق بعد عام 2005 مرت بالعديد من التحديات سواء كانت على صعيد البناء السياسي والمؤسسي أو على صعيد الاداء التشريعي للنخبة البرلمانية، إذ إن الثقافة السياسية للنخب التي تولت السلطة بعد التحول الذي مر به العراق لم تكن لتشجعها على أن توظف نفسها عبر مؤسسات الدولة بالشكل الذي يقود إلى حصولها على شرعية المنجز إلى جانب الشرعية الانتخابية، بل دفعها الى تحقيق بعض المصالح الحزبية والسياسية الضيقة (مطر، 2024: 44).

وفي العديد من القرارات ومشاريع القوانين في البرلمان جرى الأخذ بنظر الاعتبار توسيع القاعدة الجماهيرية، وقد يمكن اعتبارها مجاملة سياسية لتوسع القاعدة الجماهيرية على حساب قدرات مؤسسات الدولة، او قد تكون عبارة عن تنفيذ الصفقات بين الاطراف السياسية الرئيسية في البرلمان، مثال على ذلك في الدورة الرابعة لمجلس النواب العراقي (2018-2021) في السنة التشريعية الاولى، في جلسته الخامسة التي عقدت يوم الثلاثاء (9-10-2018) جرى طرح طلب استضافة وزير التعليم العالي لتوسعة مقاعد الدراسات العليا وإعادة العمل بنظام العبور (السيء الصيت)، وكذلك العمل بالدور الثالث في الامتحانات النهائية، وهذا ليس الا محاولة لتوسيع الجماهير على حساب الرصانة العلمية (الغزي، حيدر فوزي، 2019)، وهذا يدل على ان مجلس النواب لديه رجال السياسة ولكن لم ترتقي الى ثقافة رجل الدولة، لأنه من مبادئ ثقافة رجل الدولة انه يضحى بمصالحه الشخصية والحزبية في سبيل تحقيق النفع العام عبر تفعيل الاداء المؤسسي الوطني، والابتعاد عن استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح الشخصية والحزبية الضيقة. وهذا ما اكد عليه نتائج استطلاع مركز حمورابي التي أجريت في عموم محافظات العراق للمدة من (1-30/11/2012 بنسبة 13%) حول ادارة السلطة من قبل رجال السياسة الذين ليس لديهم إمكانات وثقافة ادارة الدولة، فأكدت نسبة (86%) من مجموع عينة الدراسة الميدانية على ان مجلس النواب فشل في أداء وظائفها (القيم، 2013: 156، 164). وحتى حول مستوى نشاط وفاعلية أعضاء مجلس النواب رجالاً ونساءً، كشفت دراسة قام بها مؤسسة (MERI) حول التمثيل النسوي في البرلمان العراقي، انه من بين كل عشرة نواب لايقوم بالمداخلات والاعتراضات والمساءلات والاستجوابات سوى خمسة نواب ينقسمون بين امرأة واحدة وأربعة رجال (سلام، 2025: 3). عليه يمكن القول ان الثقافة الأبوية والتمييز ضد المرأة لاتسمح بترقية مستوى الثقافة السياسية لدى المرأة بشكل عام، وان نظام الكوتا النسوي تساعد على فوز مرشحات أقل كفاءة، لأن ذوي ثقافة سياسية عالية والمعروفة لدى الجماهير، لا يحتاجون الى نظام كوتا إذا رشحَ انفسهن.

حسب مادة (60) من الدستور يجري تقديم مشاريع القوانين من قبل مجلس الوزراء او من قبل عشرة نواب، أو من قبل احد اللجان المختصة، ولكن الاشكالية هي ان عملية التشريع في مجلس النواب تنسم بالطول والتعقيد في الواقع العملي، إبتداءً بألية الإدراج على جدول الاعمال، مروراً بالمناقشة وانتهاءً بالتصويت، وما تتخلله مراحل التشريع من كثرة الخلافات والمقاطعات والإخلال بالنصاب القانوني، هذا فضلاً عن الاصطفافات الحزبية والطائفية للكتل والاحزاب السياسية، وهذا نتيجة ضعف ثقافة الحوار والنقاش العقلاني المهني(حميد،2021: 258). واصبحت عرفاً متبعاً ان مشاريع القوانين تعرض على أعضاء رئاسة مجلس النواب للمصادقة عليه والتي تتكون من ممثلي مكونات الثلاث الشيعية والسنة والكلد ذو خلفية ثقافية ومصالح سياسية مختلفة، وبذلك يكون لكل واحد منهم حق الفيتو، وهكذا فان أغلب التشريعات الهامة تصدر بعد مخاض عسير، مثل ما حصل في التصويت على الاتفاقية الأمنية عام 2011، و(قانون العفو العام) و(قانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم) عام 2008(مطر، 2024: 28).

تأسيساً على ما سبق ذكره يمكن القول ان الخلافات والتشنجات السياسية بين الكتل وبين ممثلي الشعب داخل مجلس النواب قد لا تشكلها فقط الاختلاف في المصالح، بل ايضاً الاختلاف في الخلفية الاجتماعية والثقافية، والانتماء والولاء الفرعي على حساب الولاء الوطني، وقد تتدخل القوى الاقليمية والدولية لممارسة الضغوط على قوى السياسة الوطنية(مثال مشروع قانون الحشد الشعبي الذي تم عرضه للقراءة الثانية في 16/تموز/2025)، كل ذلك يقلل من اجماع النواب على المصالح الوطنية، ويقلل من فاعلية أداء مجلس النواب. وان شخصية النائب من مدى الانتمائها الوطني، والخبرة في موضوع للنقاش، والتمتع بالثقافة القانونية، والاطلاع على الدراسات حول موضوع، وسماع المختصين، وامتلاك خلفية سياسية وفكرية، يلعب دوراً في تفعيل أداء مجلس النواب. في الجدول التالي عدد من القوانين المنجزة(بمافيها المعدل والملغاة) من قبل مجلس النواب العراقي منذ عام 2005 :

جدول رقم (2) عدد القوانين المنجزة لمجلس النواب منذ تأسيسها عام 2005

الاداء التشريعي للدورة الانتخابية الاولى (2006-2010)		
السنة التشريعية	عدد القوانين المنجز (والمعدل و الملغاة من القوانين السابقة)	من بين اهم القوانين
الأولى	المنجز: (17)، المعدل: (11)	من اهمها النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، وقانون استبدال أعضاء مجلس النواب عدد(6). وقانون استيراد وبيع المنتجات النفطية ذي عدد (9)، وقانون الموازنة الفيدرالية للعام المالي 2007، ... الخ.
الثانية	المنجز: (38)، المعدل: (16)، الملغاة (16)	من اهمها قانون مجلس النواب ذي العدد (50) لعام 2007، وقانون استبدال أعضاء مجلس النواب ذي العدد (6)، وقانون الاستثمار الخاص بتصفية النفط الخام ذي العدد (64)، وقانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة ذي العدد (20)
الثالثة	المنجز: (29)، المعدل(10) الملغاة (1)	قانون الموازنة التكملة ذ العدد 34، وقانون التعداد العام للسكان والمساكن ذ العدد (40) وقانون مكافحة تهريب النفط العدد(41)، وقانون الموازنة الاتحادية للعام 2009.
الرابعة	المنجز: (31)، المعدل(16) الملغاة (2)	قانون الخدمة المدنية ذي العدد (14)، قانون تعديل قانون المحكمة الجنائية العليا ذي العدد (13)، وقانون تعديل الاول لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم العدد (16).
المعدل الكلي للسنوات الاربعة	المعدل الكلي: (184)، المعدل منها (53) الملغاة منها (19)	
الاداء التشريعي للدورة الانتخابية الثاني (2010-2014)		
السنة التشريعية	عدد القوانين المنجز وعدد المعدل والملغاة من القوانين السابقة	من اهم القوانين
الأولى	المنجز: (35)، المعدل(3) الملغاة (12)	قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم 8، قانون الموازنة العامة الاتحادية الجمهورية العراقية للسنة المالية 2011، قانون نواب رئيس الجمهورية رقم 1

قانون تعديل قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم 36، قانون الموازنة العامة الاتحادية للجمهورية العراقية للسنة المالية 2012، قانون التعديل الثاني لقانون انتخاب مجلس المحافظات والاقضية والنواحي رقم 36...الخ.	المنجز: (66)، المعدل (8) الملغاة (14)	الثانية
قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية حماية وتعزيز تنوع اشكال التغير الثقافي رقم (84)،، قانون التعديل الثالث لقانون انتخاب مجلس المحافظات والاقضية والنواحي رقم 36 لسنة 2008 المعدل، قانون الموازنة العامة الاتحادية للجمهورية العراقية للسنة المالية 2013، رقم القانون 7..الخ.	المنجز: (46)، المعدل (10) الملغاة (2)	الثالثة
قانون اللغات الرسمية رقم 7، وقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45...الخ.	المنجز: (30)، المعدل (10)	الرابعة
	المعدل الكلي: (236)، المعدل منها (31) الملغاة منها (28)	المعدل الكلي للسنوات الاربعية
الاداء التشريعي للدورة الانتخابية الثالثة (2014-2018)		
من اهم القوانين	عدد القوانين المنجز وعدد المعدل والملغاة من القوانين السابقة	السنة التشريعية
قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45، قانون الموازنة العامة الاتحادية للجمهورية العراقية للسنة المالية 2015، رقم القانون 2.	المنجز: (16)، المعدل (10) الملغاة (4)	الاولى
قانون الاحزاب السياسية رقم القانون 36 سنة 2015، قانون البطاقة الوطنية رقم 3، قانون الموازنة العامة الاتحادية للجمهورية العراقية للسنة المالية 2016 رقم 1، ... الخ .	المنجز: (29)، المعدل (9) الملغاة (3)	الثانية
قانون حظر حزب البعث والكيانات والاحزاب والانشطة العنصرية والارهابية والتكفيرية، رقم 32، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2017 رقم 44.	المنجز: (45)، المعدل (11) الملغاة (4)	الثالثة
قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 10، قانون التعديل الاول لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45 لسنة 2013، قانون مجلس النواب وتشكيلته رقم 13. قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018 رقم 9.	المنجز: (17)، المعدل (13)	الرابعة
	المعدل الكلي: (161)، المعدل منها (43) الملغاة منها (11)	المعدل الكلي للسنوات الاربعية
الاداء التشريعي للدورة الانتخابية الرابعة (2018-2022)		
من اهم القوانين	عدد القوانين المنجز وعدد المعدل والملغاة من القوانين السابقة	السنة التشريعية
قانون الموازنة العامة الاتحادية للجمهورية العراقية للسنة المالية 2019 رقم 1، قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45 لسنة 2013،	المنجز: (9)، المعدل: (11)	الاولى
قانون انتخاب مجلس النواب رقم 9، قانون اقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي لعام 2020 رقم 5	المنجز: (13)، المعدل: (6) الملغاة: (1)	الثانية
قانون الناجيات الايزديات رقم 8، قانون الموازنة العامة الاتحادية للجمهورية العراقية للسنة المالية 2021 رقم 23.	المنجز: (32)، المعدل: (4): الملغاة: (3)	الثالثة
	المعدل الكلي: (79)، المعدل منها: (21) الملغاة منها: (4)	المعدل الكلي للسنوات الثلاثة
الاداء التشريعي للدورة الانتخابية الخامسة (2022-2025)		
من اهم القوانين	عدد القوانين المنجز والمعدل والملغاة	السنة التشريعية
قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية	المنجز: (2)	الاولى

قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية رقم (12) لسنة 2018، و قانون الموازنة العامة الاتحادية الجمهورية العراقية للسنوات: 2023، 2024، 2025، رقم 13.	المنجز: (28)، المعدل: (10)	الثانية
قانون التعديل الثاني لقانون المفوضة العليا للانتخابات رقم 31 لسنة 2019، رقم 13، قانون العطلات الرسمية رقم 12.	المنجز: (8)، المعدل: (10)	الثالثة
قانون استحداث محافظة حلبجة في جمهورية العراق رقم 7، قانون إلغاء قرارات مجلس قادة الثورة (المنحل) وإعادة العقارات الى اصحابها.	المنجز: (2)، المعدل: (4) الملغاة: (1)	الرابعة
	المعدل الكلي: (65)، المعدل منها (24) الملغاة منها: (1)	المعدل الكلي للسنوات الاربعه

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع مجلس النواب/ <https://iq.parliament.iq/law/>

من خلال التركيز على الجدول اعلاه يبدو ان الإنجاز التشريعي قد إنخفض من الدورة الثالثة الى الدورة الخامسة بالمقارنة مع الدورتين الأولى والثانية، بالإضافة الى ذلك ان نسبة كبيرة من القوانين التي أصدرها مجلس النواب كانت عبارة عن تعديلات أو إلغاء للقوانين السابقة، ففي الدورة الأولى كانت عدد التعديلات والإلغاء (72) قانوناً، أي بنسبة 39,13% من معدل الكلي (184) قانون، وفي الدورة الثانية كان عدد التعديلات والإلغاء (59) قانوناً، أي بنسبة 25% من معدل الكلي (236) قانون، وفي الدورة الثالثة كان عدد التعديلات والإلغاء (54) قانوناً، أي بنسبة 33,54% من معدل الكلي (161) قانون، وفي الدورة الرابعة كان عدد التعديلات والإلغاء (25) قانوناً، أي بنسبة 31,64% من معدل الكلي (79) قانون، وفي الدورة الخامسة كانت عدد التعديلات والإلغاء (25) قانوناً، أي بنسبة 38,46% من معدل الكلي (65) قانون. هذه الاحصائية تدل على ان الخلافات والنزاعات وعدم الانسجام الثقافي والمصالح السياسية المتعارضة داخل المجلس لا تسمح لإستقرار المؤسسي والقانوني، فعلى سبيل المثال لم تشهد قانون الانتخابات الاستقرار، في كل دورة انتخابية يجري تعديل أو إلغاء القانون السابق، كل ذلك يقلل من فاعلية مجلس النواب.

ولا مناص من القول انعكست التعددية الثقافية والاجتماعية التي تتسم بها المجتمع العراقي بشكل سلبي على مؤسسات السياسة الرسمية والغير الرسمية، بحيث خلق حالة من تفكك سياسي وفقدان الثقة بين مختلف الأطياف السياسية، مما ادى الى تعددية حزبية مفرطة التي لا تقوم على الفكرة الوطنية وإنما تقوم على أفكار وهويات فرعية وبدوره أدى الى تكريس مزيد من الانقسامات داخل المجتمع العراقي ومزيد من الانقسامات والتشنجات داخل المجالس التمثيلية، وبمرور الزمن اصبحت تلك الظاهرة الاجتماعية- السياسية جزءاً من الثقافة السياسية، وتم استغلالها من قبل الاحزاب السياسية، من خلال ابتكار نظام التوافقية، لصالح الكتل والقوى السياسية على حساب المصلحة الوطنية ومكونات الشعب العراقي. وترتب على تطبيق نظام التوافقية في اغلب الحالات ان ممثلي الكتل البرلمانية في الحكومة لا صوت لهم فيما يطرح للتصويت من قرارات مجلس الوزراء، وإنما هم ينتظرون رؤساء كتلتهم السياسية لتقرر لهم ما يتخذونه من مواقف بالاستناد إلى المواقف السياسي أو التفاوضي لكتلتهم وليس بناءً على المصلحة العامة، وبذلك فإن شرط التوافق في مجلس النواب أصبح آلية معطلة للقرارات السياسية والعمل التشريعي، مثال على آلية تعطيل فاعلية الأداء التشريعي في بداية عام 2008 فقد كانت هناك ثلاثة تشريعات تنتظر الإقرار بعد مناقشتها مع وجود خلافات بشأنها بين الكتل السياسية، وهي إقرار الموازنة بعد تعطيله من قبل كتلة التحالف الكردستاني بسبب الخلاف على نسبة الأقليم من الموازنة، وقانون العفو العام المؤيد من قبل كتلة التوافق البرلمانية والمعتل من قبل الائتلاف العراقي الموحد الراغب بإضافة بعض القيود عليه، وقانون انتخابات مجالس المحافظات المعتل من قبل جبهة التوافق، للخروج من مأزق التعطيل والشلل في المؤسسة التشريعية، مررت تشريعات بأسلوب الصنفقة، أي تنازل كل طرف عن معارضة التشريع المؤيد من قبل الطرف الآخر في مقابل قبول الأطراف بالتشريع المؤيد من قبله. خلاصة القول فالقوانين والقرارات الهامة في العديد من الحالات لا تمر داخل البرلمان دون وجود توافق سياسي مسبق خارج قبة البرلمان بين قوى والاحزاب السياسية، فالتشكالية ان تلك التوافقات تحتاج الى مدة طويلة (وربما يصلون الى طريق مسدود) مما يعطل عمل مجلس النواب ويقلل من دوره وفاعليته ونشاطه في أداء

وظائفه(مطر، 2024: 49-50). والامثلة على ذلك تأخر البرلمان المزمع في اقرار الموازنات السنوية، وشهد عجزاً في اقرار حزمة من القوانين المهمة كقانون مجلس الاتحادي وقانون النفط والغاز، وقانون المحكمة الاتحادية، وقانون الاحزاب السياسية حتى سنة 2015. ومن هذا المنطلق ففي القرارات التوافقية يكون فيها النائب ممثلاً للجماعة الطائفية أو الدينية أو الاثنية، وليس ممثلاً للأمة، وقليلاً ما يكون هناك نائب يطرح وجهات نظر خارج اطار موقف كتلته او جماعته الاجتماعية، لأن عملية التصويت واتخاذ القرار داخل مجلس النواب يكون خاضعة للتوافقات خارج قبة البرلمان، مما يقلل من دور وفاعلية البرلمان(حمادي، 2014: 43)، تلك الآلية ليس الا لتقليل من دور ومكانة المؤسسة التشريعية التي تمثل الإرادة العامة، وضعف الإيمان بإرادة الناخب وبتمثيل الأمة من قبل النائب، بالتالي هي انعكاس للثقافة السياسية التي تؤمن بالمركزية في اتخاذ القرار، وضعف الايمان بالحوار، وهي نتيجة عدم تحقيق الاجماع على المصالح العامة بين القوى السياسية، وان سمة ضعف في الاداء اصبح يلصق على مجلس النواب نتيجة التصور على ان البرلمان اصبح منبراً لتصفية الحسابات السياسية وتبادل الصفقات والتلتهت وراء المصالح الضيقة والرؤية الفئوية.

وفقاً لقاعدة المحاصصة فإن القرارات ومشاريع القوانين التي تطرح من قبل الكتل التي تنتمي للطائفة نفسها تكون قراراتها ذات انسيابية ودون عوائق على النقيض من ذلك الكتل التي تنتمي لطائفة اخرى فقراراتها تواجه انتقادات تحمل في طياتها طابع الرفض، ولذلك فإن القرارات والقوانين النهائية التي تتخذ داخل البرلمان تغتفر للكثير من المصادقية في النوايا من جانب، وتعميق حالة التأزم السياسي من جانب آخر. لذلك فالعديد من القوانين ليست انعكاساً لمطالب الشعب، وإنما انطلاقاً من المصالح الفئوية للكتل السياسية(حسين، 2019: 236).

ان عقلية الهيمنة والمركزية في اتخاذ القرار وتركيز الصلاحيات بيد السلطة التنفيذية ادى الى ممارسة الضغوط من قبل مجلس الوزراء حول احقية اي من السلطتين في تقديم مشاريع ومقترحات القوانين، رغم ان الدستور قد نظمها في المادة (60)، من تلك الضغوطات التي مارسها السلطة التنفيذية على سبيل المثال تصريح لرئيس الوزراء الأسبق (نوري المالكي) يؤكد فيه: (أن مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية هي الجهات الوحيدة التي تمتلك حق التشريع، وأنه في نظام الدولة مجلس النواب ليس من حقه أن يشرع القوانين ابتداء، وأن من حق مجلس النواب أن يقترح القوانين ويعرضها على مجلس الوزراء للمناقشة ثم يرسل إلى البرلمان للتصويت عليه)، وبذلك فإن السلطة التنفيذية حاولت تحجيم سلطة البرلمان في التشريع، لذلك شهد مجلس النواب تراجعاً كبيراً في مجال تقديم اقتراحات القوانين وبالمقابل تزايد عدد مشروعات القوانين المقدمة من السلطة التنفيذية(مطر، 2024: 129-131). وبذلك فإن نزعة الهيمنة لدى النخب السياسية الحاكمة داخل المؤسسات الرسمية تفسد مسألة الفصل بين السلطات .

ومن اسباب تدني فاعلية اداء مجلس النواب لوظائفها تدني كفاءة وثقافة السياسية لأعضاء المجلس، قد تصل النواب الى مجلس النواب من خلال التصويت غير العقلاني للناخب القائم على ضعف ثقافتهم السياسية وإستجابتهم لثقافتهم التقليدية القائم على انتمائهم العشائري والقبلي والمذهبي والمكاني، فحسب بعض الدراسات لسلوك الناخبين في الدوريتين الانتخابية النيابية الاولى والثانية لم تكن سلوكهم التصويتي لتعبر عن مضمون المواطن بل انها عكست مضمونا بدائياً اولياً منغلقة على خيارات ضيقة وفرعية، ولا تمثل مفهوم ونموذج الاختيار الحر الطوعي الهادف بقدر ماتعبر عن تبعية واردة مقيدة ووعي موجه أو قسرية فوقية، أو ماخوذ بما يعرف بالهوس الجماعي أو تصويت القطيع(حمادي، 2014: 39). هذا النمط من سلوك الانتخابي للناخب تُنتج نخبة برلمانية متدني الأداء وضعيفاً، بل نسبياً الى لجوء العديد من الاحزاب السياسية والمرشحين الى رؤساء القبائل والعشائر ورجال الدين والاستعانة بهم في سبيل الضغط على الناخبين، يمكن اعتبار الفوز في الانتخابات بمثابة انتصار الفئة العشائرية والمذهبية والمناطقية(حمادي، 2014: 39). أي إن الاساس الاجتماعي للانتخابات هي الإنتماءات القبلية والعشائرية والطائفية والقومية، هذا يعني ان الانتخابات يجلب العقلية الثقافية العشائرية والقبلية والطائفية الى مجلس النواب، والتي لا تتسجم مع العمل المؤسسي، فتلك العقلية لاتقبل بالحوار العقلاني بشكل ديمقراطي بل يزيد من التشنجات داخل المجلس، لأن الحوار الديمقراطي يتطلب ثقافة سياسية ومدنية راقية. اذاً فان الثقافة السياسية للناخب وقادة الاحزاب السياسية والمرشحين في الانتخابات النيابية تنعكس على تكوين مجلس النواب وعقلية ادارة اعمالها.

وفي هذا السياق أيضاً فالناخب بسبب ضعف ثقافته السياسية قد ينتخب المرشحين والقائمة الانتخابية دون معرفة برامجهم الانتخابي، والتصويت قد لا تكون على اساس تقييم اداء الحزب في البرلمان في الدورات السابقة، وغالباً ينتخب مرشح بناءً على تفضيله لحزب المرشح، أي دون معرفة كفاءة المرشح ومدى ملائمته للتمثيل النيابي، فكل ذلك أفرزت كتلاً غامضة وأعضاؤها لا يعرف الناخبون عنهم شيئاً. هذا في الوقت الذي الكثير من اصحاب الكفاءات العلمية وأساتذة الجامعات وغيرهم من المختصين وذوي ثقافة سياسية واسعة رشحو في الانتخابات لكن لم يفوزوا بعضوية في مجلس النواب لأنهم مستقيلين، وكل ذلك انعكس سلباً على فاعلية مجلس النواب، وعانى من تردي النضج السياسي لدى عدد كبير من أعضائه وانعدام المؤهلات للبعض الاخر. وان هذا الأمر لا يقتصر على اعضاء مجلس النواب فقط بل يشمل ذلك الهيكل الإداري والقانوني والفني للمجلس، فتعاني من ضعف في امكانات وخبرات المستشارين والقانونيين من حيث ثقافة سياسية وخبرة مؤسسية ديمقراطية (ابراهيم، 2024: 110). اذا اخذنا مستوى التعليمي للنواب كأحد معايير للوعي من الناحية المهنية والثقافة السياسية، فان نسبة اصحاب الشهادات العليا قليل بالمقارنة مع خريجي الاعدادية وشهادات جامعية أولية، على سبيل المثال في الدورة النيابية الرابعة (2018-2022) كان عدد الحاصلين على شهادة الاعدادية 19 نواب، وشهادة الدبلوم 11، والبكالوريوس 238، ودبلوم عالي 3، ماجستير 29، دكتوراه 29، أي شكل حاملي شهادة دكتوراه نسبة 8.81% من مجموع اعضاء مجلس النواب البالغ 329 عضو، هذا في وقت الذي شكل حاملي شهادة البكالوريوس نسبة 72.34%. وفي الدورة النيابية الخامسة من بين النواب الحاصلين على شهادة الاعدادية 23 نواب، شهادة الدبلوم 20، شهادة البكالوريوس 232، دبلوم عالي 1، ماجستير 28، دكتوراه 25، أي شكل حاملي شهادة دكتوراه نسبة 7.59% من مجموع اعضاء مجلس النواب البالغ 329 عضو، هذا في وقت الذي شكل حاملي شهادة البكالوريوس نسبة 70.51% (المرصد النيابي العراقي). هذه النسب يبين لنا ان ذوي مستوى الاكاديمي عالي وثقافة سياسية واسعة يشكلون اقلية صغيرة داخل مجلس النواب، في وقت الذي اتسع آفاق التشريع لتضم كل مجالات الحياة المعاصرة، فالمشرع يحتاج الى آفاق ثقافية وفكرية وعلمية واسعة. أما بصدد الخبراء المختصين الذين يحتاجها مجلس النواب كمستشارين للجان البرلمانية، فأغلب المستشارين هم شباب جاءت بهم الأحزاب على أساس المحسوبية والمنسوبية، لا بل بعض المستشارين لم يحصلوا سوى على شهادة الأعدادية (مطر، 2024: 134).

3-2-2 الفرع الثاني: انعكاس الثقافة السياسية على فاعلية الاداء الرقابي

كما اشرنا سابقاً، انه من بين اهم وظائف مجلس النواب العراقي واصعبها ممارسة السلطة الرقابية على اعمال ونشاطات السلطة التنفيذية، فحدد مادة 61 فقرة 7 من الدستور وسائل محددة للرقابة على اعمال الحكومة، وهي: توجيه الاسئلة الى رئيس الوزراء والوزراء، وطرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة واداء مجلس الوزراء أو أحد الوزارات، ومن صلاحياتها أيضاً توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، وصلاحيه سحب الثقة منهم في حال ثبت إهمالها أو تقصيرها، والتحقق البرلماني احد وسائل رقابة لمجلس النواب على السلطة التنفيذية، وحسب تلك الاجراء تشكل لجنة برلمانية مؤقتة للتحقق في موضوع ما، وعلى تلك اللجنة تقديم تقريرها والتوصيات التي توصل إليها الى رئاسة مجلس النواب.

واجه البرلمان معوقات جدية من تطبيق الاساليب الرقابة التي تضمنها النظام البرلماني طبقاً لدستور العراق لعام 2005، من ناحية تطبيق أول أداة وهي (السؤال)، فعند مراجعة جدول أعمال ومحاضر جلسات مجلس النواب في الدورة النيابية الأولى (2006-2010) لا يوجد ما يؤكد على فاعلية استخدام تلك الوسيلة. اما الوسيلة الثانية وهي (الاستجواب) فتم استجواب رئيس هيئة النزاهة (راضي الراضي)، نظراً لوجود عدد من قضايا فساد فأستقال رئيس الهيئة، وتم استجواب وزير الدفاع (عبدالقادر عبد اللطيف) بشأن انتهاكات حقوق الانسان من قبل الجيش، ولكن لم تكن لها اي اثر نتيجة انسحاب الاعضاء الموقعين على الاستجواب. وتم استجواب وزير الكهرباء حول التلكوء في أداء وزارة الكهرباء، وتم استجواب وزير النفط أيضاً الا ان الاستجواب لم يترتب عليه آثار ملموسة، ومن ثم تم استجواب وزير التجارة (عبدالفلاح السوداني) وتم الحكم عليه. ان أغلب عمليات الاستجواب في الدورة النيابية الاولى اما لم يترتب عليها أي أثر واضح أو ان

الوزير اختار الاستقالة، في الوقت الذي كان يفترض ان يلعب البرلمان دوره الفاعل بسحب الثقة منه اصلاً بدلاً من استقالته(مطر، 2024: 78-79).

أما في الدورة النيابية الثانية(2010-2014) كان عدد الاستجوابات أقل من الدورة الاولى، بحيث لم ينجز سوى ثلاثة استجوابات، فتم استجواب(فرج الحيدري) رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ولم يترتب عليه سحب الثقة منه، وتم استجواب أمين بغداد(صابر العيسوي) وأخيراً تم استجواب(جاسم محمد جعفر) وزير الشباب والرياضة غيابياً، واكتفى بجلسات الاستضافة*. ولكن الاشكالية هنا ان أغلب تلك الاستجوابات كان مرتبطة بالدوافع السياسية بالدرجة الاساس، مما عكس طابعاً سلبياً في الأداء الرقابي للمجلس(مطر، 2024: 80). الاصل في الاستجواب محاسبة مسؤول الحكومي حول التقصير في أداء واجباته وتنفيذ القوانين وهدر الأموال العامة، فالعملية ليست بـ"ضيافة"، ولا تصفية الحسابات بين الأطراف السياسية الحاكمة في هيئة التنفيذية والتشريعية، تلك الاساليب والتسميات، من ضعف الثقافة الديمقراطية، وتقلل من مكانة البرلمان في سبيل مجاملة المسؤولين في السلطة التنفيذية.

وفي الدورة الثالثة كانت آلية توجيه الاسئلة الرقابية أكثر فاعلية، فتم توجيه خمسة وعشرين سؤالاً برلمانياً مباشراً اثناء الجلسات، فتم توجيهه (20) سؤالاً الى الوزراء، وخمسة أسئلة الى رؤساء الهيئات من قبل النواب، منها على سبيل المثال في جلسة رقم(20) بتاريخ 9/10/2015 وجه النائب خالد الاسدي سؤالاً الى وزير الزراعة ووزير الموارد المائية عن مدى علم الوزارتين بحجم النقص في المياه وحالة الجفاف في مناطق جنوب العراق، وفي جلسة رقم (22) بتاريخ 10/6/2016 وجهت النائبة حنان الفتلاوي سؤالاً الى وزير الخارجية حول إجراءات وزارة الخارجية لمشكلة الهجرة ومعرفة عدد السفراء الذين يحملون جنسيتين(ابراهيم، 2024: 66). وفي الدورة النيابية الثالثة تم انجاز 11 استجواباً، أي اكثر من استجوابات الدورتين الأولى والثانية، من الامثلة الاستجواب في الدورة الثالثة: في الجلسة رقم(27) بتاريخ 17/4/2017 تم استجواب رئيس مفوضية الانتخابات من قبل ماجدة التميمي كانت موضوع الاستجواب حول(عدم اتخاذ المفوضية الإجراءات القانونية بحق المقصرين في فقدان بطاقة الناخب والسماح لغير العراقيين بالمشاركة في انتخابات مجلس النواب عام 2014) فكانت الاجابات غير مقنعة. وفي جلسة رقم (34) في 17/11/2017 تم استجواب وزير الاتصالات من قبل النائبة هدى سجاد، حول احالة عقد الشراكة بين الشركة العامة لخدمات الشبكة، لم تستكمل الاستجواب وانتهى الأمر(ابراهيم، 2024: 70).

أما في الدورة النيابية الرابعة(2018-2022) فقد مارس مجلس النواب سلطته الرقابية من خلال توجيه خمسة أسئلة، واستضافتين، واستجواب واحد فقط، حيث وجه مجلس النواب خمسة أسئلة برلمانية مباشرة أثناء انعقاد الجلسات، مثال تلك الاسئلة: في جلسة رقم (3) بتاريخ 9/8/2020 تم توجيه سؤال من قبل النائب محمد صاحب الدراجي، الى وزير المالية والتخطيط، موضوع السؤال حول (عدم التزام الحكومة بتقديم ورقة للاصلاح الاقتصادي خلال مدة 60 يوم التي نص عليها قانون الاقتراض المحلي والخارجي لعام 2020)، والسؤال الذي تم توجيهه في جلسة(37) بتاريخ 26/1/2021 من قبل النائب مثنى امين الى رئيس مؤسسة السجناء السياسيين، حول(أسباب عدم شمول أهالي مدينة حلبجة بقانون السجناء السياسيين اسوة بباقي سجناء النظام السابق ومحتجزي رفحاء) (ابراهيم، 2024: 91). والاستجواب الوحيد في الدورة الرابعة، كان في جلسة رقم (39) بتاريخ 3/3/2021، وكانت طالب الاستجواب النائب(علاء الربيعي) والمستجوب علي ناصر الخولدي(رئيس هيئة الاعلام والاتصالات) وكانت موضوع الاستجواب حول(تضليل هيئة الاتصالات لمجلس الوزراء بخصوص تجديد عقود الهاتف النقال وعدم الالتزام ببنود حماية المستهلك)، وفي النتيجة تم سحب الثقة منه. وكانت هناك خمسة استجوابات محددة لكنها لم تنفذ، وذلك قلل من فاعلية مجلس النواب، لأن عدد الاستجواب التي نفذها مجلس النواب لا تتناسب مع حجم المشاكل الموجودة في العراق، ومرتبطة العراق في قائمة الدول الاكثر فساداً حسب منظمة الشفافية. من جهة اخرى ان عملية الاستجواب عادةً تدور حولها العديد من المشاحنات والشبهات، لأن الوزراء او المسؤولين عادةً ما ينتمون الى مختلف الكتل

* وأن كلمة "الاستضافة" ابتدعها مجلس النواب باعتبارها عرفاً رقابياً لم ينص عليه الدستور ولا النظام الداخلي لمجلس النواب، والتي عده برلمانيون أمراً أو عرفاً ناجماً عن طابع التحرج والمجاملة في مساءلة الوزير أو المسؤول ويقال "استضافة الوزير بدلاً من مساءلته.

السياسية المشاركة في العملية السياسية وليس من السهل ان تتنازل الكتلة السياسية لصالح القبول بالاستجواب ثم التصويت بالإقالة أو الرفض، لذلك تستبق معظم الكتل السياسية الموقف بالتفاوض مع الكتل الأخرى أو فتح ملفات أخرى للتفاوض، وعندما يصل الأمر الى المرحلة النهائية يقوم المفاوضون بنوع من "المؤامرة" من خلال عقد تحالفات جديدة والتوحد في موقف واحد لتوحيد ضربة للطرف الذي يسعى للاستجواب(ابراهيم،2024: 95).

بناءً على ماسبق ذكره يبدو لنا ان عملية الرقابة البرلمانية مليئة بالشكوك وعدم الثقة المتبادلة والتهديدات فيما بين الكتل السياسية، فتلك الاساليب يفسح المجال لمزيد من ظاهرة الفساد داخل السلطة التنفيذية، وعندما لايسمح بعض الكتل السياسية بأن تأخذ عملية الاستجواب مجراها، يكون ظهيراً للفسادين ولمزيد من حالة الفساد، داخل مؤسسات الدول، هذا يدل على ضعف الإنتماء الوطني لدى الكتل السياسية، وتفضيل الولاء والانتماء السياسي الحزبي والطائفي، الذي يشغل مساحة كبيرة في ثقافتهم السياسية.

وفي الدورة النيابية الخامسة أيضاً وجه مجلس النواب أربعة أسئلة برلمانية مباشرة أثناء انعقاد الجلسات: في 2023 /8/12 تم توجيه سؤال من قبل النائب حسين علي حسن الى وزير الداخلية، موضوع السؤال حول (السند القانوني للتعاقد مع شركة افق السماء لإصدار الجواز الالكتروني، والمبلغ المترتب دفعه من قبل المواطن للحصول على الجواز الالكتروني). وفي 2023 /8/12 السؤال الذي تم توجيهه من قبل النائب هادي حسن الى وزير المالية، حول(بيان إجراءات الوزارة في إعادة البناء ومكافحة الفساد واتمته النظام في المصارف ودوائر الوزارة والربط الالكتروني)، وفي 2023 /8/12 وجه النائب محمد جاسم محمدعلي سؤال الى وزير الداخلية حول (اسباب عدم انتهاء عقد فحص المركبات الالكتروني). وفي 2023 /10/4 وجه النائبة حنان سعيد الفتلاوي سؤال الى وزير الداخلية حول (الاسباب الموجبة لحظر تطبيق تيلكرام). وفيما تتعلق بعملية الاستجواب في الدورة النيابية الخامسة فتم عمليتين استجواب فقط: ففي 2023 /3/9 تم استجواب مجلس أمناء شبكة الاعلام العراقي من قبل النائب ضحى رضا هاشم موضوع الاستجواب حول (هدر المال العام على اثر زيادة ميزانية الشبكة)، وفي 2024/2/13 تم استجواب نبيل جاسم رئيس شبكة الاعلام العراقي من قبل النائب رائد حمدان عاجب، موضوع الاستجواب حول (تضارب المصالح من خلال امتلاك زوجة رئيس الشبكة لشركة انتاج وتوزيع اعلامي)، الذي فشل بإقناع المجلس بأجوبته، اكتفى المجلس بسحب يده من إدارة الشبكة فقط بدون مساءلته قانونياً عن الملفات التي استجوب على اساسها(المرصد النيابي العراقي).

اما تجربة لجان التحقق البرلماني ضعيف جداً، وتكمن الخلل في نواحي الفنية والخبرة، فان اللجان لا تستند بالشكل المطلوب بهيئات الاستشارية. بالإضافة الى ذلك ان المجلس لم يتعامل مع توصيات لجان التحقق بشكل جيد، بل أغفل تقاريرهم، ومن اسباب اخرى عدم تعاون الوزارات مع تلك اللجان، بالإضافة الى ذلك ان التوافقات السياسية يقلل من فاعلية دور الرقابي وعمل اللجان، والوزراء عادة محتمون بكتلهم وانتماءاتهم من أجل أن يهربوا من الرقابة(مطر، 2024: 82)، هذا يعني ان الثقافة التقليدية تلعب دورها في حماية نواب المنتخبين إليها، بإعتبارهم رموز الطائفة او رموز عشائر، وقد تعتبر سحب الثقة منهم اهانة للطائفة او العشيرة، او اهانة للحزب والقادة المحسوبين على طائفة معينة وتترجع شعبية الحزب وقيادتها.

وتأسيساً على ما تم ذكره إن الاداء الرقابي للبرلمان ليس بمستوى المطلوب، بحيث لم يقدر مجلس النواب على مواجهة ظاهرة الفساد، من خلال مساءلة ومحاسبة المسؤولين في الحكومة، فقد بلغ نسبة الفساد 79% في القطاع العام ليكون في المرتبة 160 من أصل 180 دولة في مؤشرات النزاهة والشفافية لعام 2020، وفي عامي 2021 و2022 جاء بمرتبة 157، وفي عام 2023 جاء بمرتبة 154 وفي عام 2024 جاء بمرتبة 140 من بين 180 دولة، رغم ملاحظة تراجع ضئيل من مستوى الفساد، الا ان الدولة العراقية مازال تعتبر من بين اكثر دول فساداً(منظمة الشفافية الدولية). وهذا ما أكد عليه أيضاً نتائج الاستبيان الذي قامت به الطالبة (براء احمد ابراهيم)¹، في تلك الاستبيان اتفق نسبة 70,83% من افراد العينة البالغ 600، على ان عدد الاستجابات التي قام بها مجلس النواب غير كافي

¹ - اثناء اعداد رسالة الماجستير، حول أداء مجلس النواب، للمدة 2014-2021، في كلية العلوم السياسية/ جامعة المستنصرية.

بالمقارنة مع حجم انتشار الفساد السياسي والاداري والمالي في مفاصل الدولة، واتفق 541 من افراد العينة، أي بنسبة 90,16% من مجموع افراد العينة، بأن ضعف الثقافة السياسية لبعض النواب أسهم في ضعف الأداء البرلماني، واتفق أيضاً نسبة 70,16% منهم على ان مجلس النواب لم تحقق النجاح اللازم بحسب الدستور في مكافحة الفساد في البلد. واتفق 80% من افراد العينة بأن الانتماء القومي أو الطائفي أو العشائري هي العامل الأهم وراء فوز المرشح في انتخابات مجلس النواب العراقي (ابراهيم، 2024: 175).

احد اسباب ضعف فاعلية اداء مجلس النواب انه وفقاً لمبدأ المحاصصة والتوافق، جميع القوى السياسية الموجودة في البرلمان تشارك في الحكومة، وبذلك يجري اخضاع مؤسسات وموارد وقدرات الدولة إلى المحاصصة الشاملة، وبالنتيجة فلا معارضة فعالة في النظام التوافقية المكوناتية، وهذا ما يؤدي الى اضعاف وظيفة المراقبة والمساءلة والمحاسبة للسلطة التشريعية تجاه السلطة التنفيذية (العادلي، 2023: 439، 440). في العديد من حالات أصبحت وظيفة الرقابة ذات طابع الشكلي والبروتوكولي، فغلب اسلوب الاستضافة وابتعدت عن الأدوات الحقيقية للعمل الرقابي كما نص عليها الدستور النافذ. أما الإجراء الحاسم (حجب الثقة) جرى اجهاضه الى حدٍ ما من صلاحيات الرقابية للبرلمان، لأن تشكيل الحكومة من حزب وكتلة الاغلبية وبالتالي فلا يتوقع من الاغلبية أن تعمل وفق ما تريدها الاقلية (المحمدي، 2021: 87-88). بل ان نظام المحاصصة الطائفية والعرقية يقضي على فكرة الاكثرية والاقلية، التي تعتبر من الآليات الهامة لتفعيل أداء البرلمان الديمقراطي، وعليه فإن الوزراء تقريباً غير مسؤولين امام البرلمان، لأن البرلمان ضعيف، وتعمل وفق صفقات متبادلة بين الكتل الطائفية والعرقية، بل الوزراء مسؤولون امام كتلتهم وقادة مكوناتهم وليس البرلمان (العكيلي ومليوخ، 2017: 249). وهذا يدل على ان مجلس النواب العراقي من جهة يفتقر الى المعارضة البرلمانية، ومن جهة أخرى يفتقر الى الثقافة السياسية التي تؤمن بأهمية المعارضة للنخب السياسية، ومن نتائج ذلك ضعف الرقابة البرلمانية (ابراهيم، 2024: 108)، بسبب ضعف مجلس النواب وجد العديد من حالات التقصير في الاستجواب، كما حصل مع رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، فرفض المثول أمام المجلس بحجة الانشغال (fanack, 2016).

وعلاوةً على ذلك، قد تعلن بعض الاحزاب عن دورها كحزب معارض، الا انها تلعب دور المنتقم (وليس المعارض) لحكومة لم تسمح ان يكون ذلك الحزب جزء من تشكيلتها، وقد ضُرب البعض مثال موقف (تيار الحكمة) من حكومة (عادل عبدالمهدي) في عام 2018، بعدما اعلن عن نفسه كمعارض للحكومة (ابراهيم، 2024: 108)، وبذلك فإن من الاشكاليات الكبيرة ان معظم عمليات الاستجواب ذات طابع سياسي، ليس هدفها محاربة الفساد بشكل مهني ومحاييد بقدر تعلقها بمسئلة وضع الفخاخ للخصم وتصفية الحسابات بين الاطراف السياسية والكتل المتنازعة (ابراهيم، 2024: 96). وفي العديد من حالات تتحول جلسات الاستجواب إلى جلسات مجاملة سعى من خلالها المستجوب الى ابتزاز المستجوب بغية الحصول على بعض الامتيازات (الحرمانى، 2021: 532). هذا يعني ان وظيفة الرقابية وظيفه معطلة الى حدٍ ما لأنها تمارس في إطار التناوب السياسي غير المشروع، وليس في إطار التنافس السياسي المشروع، وهي نتيجة من نتائج العمل بألية المحاصصة في تشكيل الوزارة بدل تشكيلها على اساس الأغلبية السياسية المنتخبة (فياض، 2023: 41-42).

وتأسيساً على ذلك، ان عقلية الثقافة التقليدية هي التي تحكم المؤسسات، وان التجربة الديمقراطية يفتقر الى الديمقراطيين، وان الثقافة السياسية للنخب الحاكمة لاتقبل بلعب دور المعارضة السياسية لهم ولغيرهم، داخل مجلس النواب وخارجها، فهم متعودون على الامسك بزمام السلطة لتوزيع المناصب والامتيازات فيما بينهم، وطالما ان الثقافة السياسية لاتقبل بتبادل الادوار بين الحاكم والمعارضة، فإن مجلس النواب لاتقدر على ان تكون ذو فاعلية من حيث اداء وظائفها، فالاحزاب الحاكمة هي نفسها في السلطة منذ انهيار النظام السابق.

ان موروث ثقافة الخضوع لها اثرها على أعضاء مجلس النواب، ويبدو ذلك واضحاً في مسألة ضعف مجلس النواب في مواجهة السلطة التنفيذية وخضوعها لقرارات التي تتخذ خارج المجلس، فالنواب ما يزالون يعيشون الحياة الخاضعة للسلطة التنفيذية، فالسلطة التنفيذية هي الناطقة والمواطن وممثلهم صامتون الى حد كبير، وان المعارضة البرلمانية غائبة الى حد كبير (مطر، 2024: 52)، طالما ان النائب مجبر على الانحياز الى رؤية كيانه السياسي وهويته الطائفية أو الاثنية، فيؤدي ذلك الى عدم موضوعيتها في ممارسة دورها

الرقابي، وخصوصاً أن الاغلبية المسيطرة على الحكومة تحد من حث اعضائها على انتقاد السياسات التنفيذية (عباس، 2020: ص226). وطالما تسيطر على النائب ثقافة الخضوع يفقد شخصيته كمثل للأمة ويخضع لأوامر قادة كتلته السياسية، ولا تتخذ موقف حازم في مواجهة قضايا الفساد، خوفاً من فقدان الامتيازات، بل وفي العديد من الجلسات يغيب النائب عن الحضور استجابةً لتوجيه حزبه او كتلته السياسية، وبذلك عندما لا يكتمل النصاب القانوني لإنعقاد الجلسة، تؤجل الجلسة.

3-2-3 الفرع الثالث: فاعلية المجلس في الاداء السياسي

من بين اهم المهام السياسية لمجلس النواب من تشكيل مؤسسات جديدة وتوزيع المناصب والادوار السياسية، كانتخاب رئيس الجمهورية ومنح الثقة للحكومة والمصادقة على التعيين في بعض المناصب العليا للدولة، ان تلك المهام شابهها القصور والخلل في كل دورة جديدة لمجلس النواب وذلك لعديد من اسباب سياسية وثقافية، مما أدى الى تأخر تشكيل الحكومة والتصويت على الوزارة، كما حصل في الدورة الثانية لمجلس النواب حيث تأخر تشكيل الحكومة بنحو عشر شهور، وفي الدورة الخامسة تأخر تشكيل حكومة قرابة سنة واحدة.

ان تأخر تشكيل حكومة بعد كل دورة انتخابية جديدة هي نتيجة التنافس والصراع بين الائتلافات البرلمانية للحصول على مزيد من المناصب الحكومية في الكابينة الوزارية الجديدة، وهو ما يزيد من حدة الانقسامات داخل المجلس ويضع رئيس الحكومة المكلف أمام مسؤولية حساسة في الوفاء بتعهداته لتشكيل حكومة عراقية غير طائفية (عبدالرضا، 2024: 73). ولكن لا تقدر على ذلك لأنه هناك قاعدة عرفية ثابتة (لم تنص عليها الدستور النافذ) واصبح جزءاً من الثقافة السياسية، بحيث لا تقدر ان تتجاوزها حتى مجلس النواب، تلك القاعدة عبارة عن (المحاصصة السياسية: الطائفية والعرقية*)، فمنذ تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية برئاسة ابراهيم جعفري، جرى توزيع مناصب رئاسات الثلاث برلمانية ورئاسة الجمهورية والحكومية على المكونات الرئيسية وفق تلك القاعدة، حيث فرض الواقع السياسي واتفاقات الكتل ان يكون مرشح الكتلة البرلمانية الاكثر عدداً لشغل منصب رئيس مجلس الوزراء من الشخصيات الشيعية، على ان يمنح منصب رئيس الجمهورية لشخصية كردية، ورئيس مجلس النواب لشخصية من عرب سني (مهدي، 2019: 65). اصبح قاعدة المحاصصة في توزيع تلك المناصب جزءاً من الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة، مما قلل من فاعلية أداء مجلس النواب في توزيع الادوار والمناصب. عليه فان الحكومة تتشكل على اسس طائفية وعرقية ويجري تصديقها من قبل مجلس النواب، لأنها مجبر على الخضوع للقاعدة العرفية التوافقية بين القوى السياسية المحسوبة على المكونات، لأنه اذا لم يكن هنالك توافق بين الأطراف الرئيسية على المرشح المقدم من كتلة الأغلبية لرئاسة الحكومة، لا يحصل على أغلبية الاصوات داخل مجلس النواب، وهذا ما حصل لـ (نوري المالكي) زعيم قائمة دولة القانون والمرشح للدورة الثالثة (2014-2018)، وحتى في تعيين وكلاء الوزارات والسفراء ورئيس اركان الجيش ومعاونيه واصحاب درجات الخاصة ورؤساء هيئات المستقلة يفرض الاحزاب والكتل السياسية ارادتها على اسس توافقية ولا يقدر مجلس النواب ان يخرق تلك الاسس (مهدي، 2019: 75، 114).

بناءً على ما سبق ذكره، نجد ان تلك القاعدة العرفية التي اصبحت جزءاً من الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة تعلق على الدستور واردة الشعب التي تعبر عنه مجلس النواب، وهي تقسد الجدوى من الانتخابات، وتقلل من فاعلية الدور السياسي لمؤسسات الدولة. ونتيجة الصراع على المناصب بين الكتل او داخل الكتلة البرلمانية الواحدة، وضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، يفترق مجلس النواب الى كفاءة في اتخاذ القرار، على سبيل المثال بعد ان جرى أعفاء (محمد الحلوسي) من منصبه بقرار المحكمة الاتحادية المرقم 9 في 14/2/

* فالمحاصصة السياسية-الطائفية والعرقية عبارة عن تقسيم المناصب السياسية (الوزراء صعودا) لتكون حصة موازية لنبته في البرلمان. فالمحاصصة تقوم على أساس توزيع المناصب في السلطات الثلاث للدولة وفقاً لمعيار الانتماء إلى مكون معين على أساس نسبة هذا المكون العددية إلى المكون العام (مطر، 2024: 127).

2022, عجز البرلمان في انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب الى ان تم انتخاب محمود مشهاني رئيساً لها في 2024/10/31، طوال تلك الفترة عجز المجلس في انتخاب رئيس لها، مما اثر سلباً على اداء المجلس. من جهة اخرى وفق المادة (48) من الدستور تتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد، وحسب المادة (65) من دستور 2005، تم تعيد تكوين مجلس الاتحاد وشروط العضوية فيه، واختصاصاته وصلاحياته، وكل شؤونه الاخرى، بقانون يصدرها مجلس النواب بأغلبية ثلثي أعضائها، والغرض من تشكيل المجلس الاتحادي تحقيق المزيد من حالة التوازن بين السلطات، فضلاً عن كونه يضم أعضاء يمثلون الأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة بإقليم بصورة متساوية، وذلك لتوسيع نظام الفيدرالي ولمزيد من توزيع السلطات على الاقاليم. الا ان مجلس النواب عجز عن تشريع قانون لتأسيس مجلس الاتحادي، نتيجة مماثلة بعض الكتل السياسية الشعبية والسنية التي لاتؤمن بمبادئه واسس الفيدرالية. هناك العديد من اسباب الثقافية وراء الموقف السلبي من توسيع النظام الفيدرالي وتشكيل مؤسسات الضرورية لها، من تلك الاسباب:

- 1- ان النظام الفيدرالي غريب عن الثقافة السياسية لغالبية الشعب العراقي، وتسعى بعض النخب العربية الحاكمة الى افضالها.
 - 2- هناك فئة كبيرة من النخب والجماهير اعتبروا ان الفيدرالية أمر مفروض من جانب المحتل.
 - 3- يعتقد الكثير من النخب بأن الفيدرالية يشكل الخطورة على وحدة الدولة العراقية، خوفاً من استقلال بعض اقاليم وتفكيك الدولة.
 - 4- ان الثقافة الديمقراطية شرط مسبق لقبول النظام الفيدرالي، الا إن العقلية المركزية التي تتسم بها النخبة السياسية الحاكمة لاتقبل بمزيد من توزيع السلطة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم كما حددها الدستور في موادها (107-121).
- ولابد من الاشارة وفي كل دورة انتخابية جديدة يجري توزيع الأعضاء على اللجان البرلمانية وفق قاعدة المحاصصة الطائفية والحزبية، بحيث تخضع لرغبات الكتل السياسية وليس لشروط موضوعية، لذلك أغلبهم يفتقرون الى الخبرة والثقافة السياسية الديمقراطية، والكفاءة اللازمة، فالكتل تسعى الى زج أعضائها ضمن تلك اللجان حتى لو لم يملكو الخبرات لفرض مطالبها ومصالحها الخاصة، وهو ما يعيق عمل تلك اللجان في احيان كثيرة ويجعلها عاجزة عن القيام بدورها المطلوب (العايش، 2025). وان الصراع داخل اللجان ودوامه الشك وعدم الثقة بين الأعضاء وتوجيه الاتهام أو التخوين أو محاربة الحكومة، افقدها فاعليتها وموضوعيتها في أداء عملها، بل حاول تبرئة السلطة التنفيذية من أية إشكالية أساسية أو مسؤولية تلقى عليها (مطر، 2024: 96)، وكثيراً ما حول دورها الى مساومات للسلطة التنفيذية والوزارات المرتبطة بهذه اللجنة او تلك مما يجعل سهولة الابتزاز من قبل أعضاء اللجان الممثلة للكتلة سياسية في تنفيذ مارب حزبية وكتلوية داخل هذه الوزارة او تلك، هذا ما وجد في سياسة اللجان الاكثر حساسية وهي لجان التعليم العالي والبحث العلمي والخارجية والنفط والأمن وغيرها (شبيب، 2021).

واخيراً يمكن الاشارة الى أهم جوانب ضعف الثقافة السياسية للنائب وأنعكاسها على فاعلية أداء مجلس النواب، وبالشكل التالي:
 أولاً: ندنى مستوى الثقافة السياسية: ان تراكم الخبرات وتوسيع الثقافة السياسية هي السند الرئيسي لزيادة فاعلية ونشاط التشريعي والرقابي لأعضاء البرلمان، الا ان العديد منهم يفتقرون الى الخبرة السياسية والبرلمانية، وان العديد منهم حققوا الفوز في الانتخابات بمساندة احزابهم ولصلتهم العائلية والعشائرية والقبلية أو بمساعدة نظام كوتا، أي ان فوزهم لم تكن نتيجة عمق ثقافتهم السياسية او لإتجاههم السياسي والفكري الذي تؤمنون به، أو مشروعهم الاستراتيجي المميز لتطوير البلد.

ثانياً: انعكاس الموروث الثقافي القبلي والعشائري في ذهنية النائب على سلوك النيابي للنائب: تؤثر الخلفية العشائرية في سلوك النيابي للنائب، مما ينجم عن ذلك من ازدواجية أو ارتجال أو تناقض أو صراع بين الأدوار والمواقف، وهذا بحاجة إلى تحليل بحكم خلفية ثقافة البرلمانين والثقافة المؤسسية الديمقراطية البرلمانية، والتي لم يستوعبها بعض البرلمانين، مع ذلك لابد من إدراك ان البرلمانين خصوصاً ذوي الخلفيات العشائرية مضطرون إلى أن يتحركوا بهدى من ثقافتهم التقليدية بقيمتها ومعاييرها من جهة، وإعادة تركيبها مع ما يتعلموه من المفاهيم البرلمانية، وهذا التركيب والتداخل الذي يواجه البرلمانين يظل متأرجحاً بين اللاشعور القبلي وبين الوعي البرلماني المستجد.

ثالثاً: الهاجس المهني والحضاري: هناك تصادم ثقافي بين قوى التقليدية وقوى الحداثة الداعمة للمسيرة الديمقراطية داخل البرلمان وخارجه. ولاشك أن افتقار التراث السياسي والفكري العراقي إلى الديمقراطية ينعكس سلباً على أداء البرلمان.

رابعاً-ضعف الإيمان بفاعلية دور المعارضة: ان النظام السياسي في العراق تفقر الى تجربة تبادل الادوار بين الجهة الحاكمة واحزاب المعارضة، وهذا ما أدى الى غياب ثقافة سياسية تؤمن بأهمية دور المعارضة البرلمانية لتزيد من فاعلية دور مجلس النواب في أداء وظائفه، والاحزاب الحاكمة ابتكروا توجه معين بأن وجود المعارضة تعتبر خطراً على الأمن والاستقرار الوطني.

خامساً: أزمة الثقة أي ضعف الثقة السياسية بين الكتل البرلمانية والاحزاب السياسية: من سمات البارزة للأحزاب والقوى السياسية العراقية الحالية أنها تقوم على أساس الإنتماءات الفرعية وتتعد عن المواطنة، ولا توجد لديهم رؤية استراتيجية لبناء الدولة، وان معظمها مجرد امتداد لتكوينات أولية قبلية وعشائرية وطائفية. وتسعى تلك القوى السياسية بكل وسائل الى الاستحواذ على مراكز السلطة في الدولة، وهكذا نجد غياب توحيد الجهود لتحقيق المصالح الوطنية، بل السعي الى تحقيق مصالح حزبية وشخصية مما تهدم أي محاولة لبناء الثقة السياسية بين تلك القوى، لأنه لا يجمعهم النفع العام(مطر، 2024: 90-94).

سادساً: هناك نزعة ثقافية اخرى سلبية وهي محاولة شخصنة أجهزة الدولة، والتقليل من قيم البيروقراطية التي تستند الى العقلانية، فنتحكم المزاج الشخصي بدل ان نتحكم قيم المؤسسات داخل المؤسسات. وهكذا يمكن القول ان بنية الثقافة السياسية العراقية التقليدية التي تتحكم فيه قيم اجتماعية تقليدية القبلية والعشائرية، واعتماد آلية المحاصصة وحدائفة التجربة الديمقراطية قلل من فاعلية مجلس النواب في أداء وظائفه التشريعية والرقابية وأدائه السياسي.

الخاتمة والاستنتاج

- 1- تشكل الثقافة السياسية الإطار التي يتحرك فيها النظام السياسي، عليه ان طبيعة الثقافة السياسية تؤثر على مخرجات النظام السياسي، وتجدر الإشارة الى ان النظام السياسي الجديد في العراق ليس لها إطار ثقافي ديمقراطي، ولاهي نتاج لتلك الثقافة، بل تم فرضها من الخارج، لذلك تفقر المؤسسات السياسية الى أولئك الذين يعتقدون الثقافة السياسية الديمقراطية الليبرالية، مما انعكس سلباً على أداء المؤسسات وخصوصاً مجلس النواب.
- 2- ان الثقافة السياسية التي يعتنقها النائب هي التي تحدد طبيعة سلوكه النيابي، فالمعتنقين للثقافة التقليدية العشائرية والقبلية والطائفية تنعكس ثقافتهم هذا على سلوكهم النيابي. لذلك فالنائب تائه بين قيمه الثقافية الأصلية والقيم المؤسسية التي يتطلب ان تتبناها ككنايب في مجلس النواب.
- 3- ان تسييس الثقافات الفرعية عزز من الإنتماءات الفرعية للمواطن الى حد التعصب العرقي والطائفي، مما أدى الى ان تتخذ كل فئة موقفاً سلبياً تجاه من لا يشاركه دينه أو عقيدته، أو قوميته، فأنسحب هذا الموقف الى داخل مجلس النواب، وزاد من حالة التشنج بين النواب والكتل، لتحقيق مصالح فئوية، مما أدى الى تقليل من شأن القضايا الوطنية، واضعاف من فاعلية أداء مجلس النواب.
- 4- ان نزعة الهيمنة والمركزية في ادارة السلطة، ومحاولة شخصنة المؤسسات العامة، كميراث الثقافي الاستبدادي لا تتسجم مع بُنى ووظائف مؤسسات ديمقراطية، ولا تقبل بوجود معارضة سياسية، وبناء نظام لامركزي فيدرالي، ولا تشجع على المساءلة والشفافية، وأنعكس ذلك سلباً على أداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب.
- 5- ان ثقافة الخضوع احد جوانب الموروث الثقافي، وتلك الثقافة على خلاف من قيم الثقافة الديمقراطية الليبرالية، بحيث قلل من جرأة النواب في مواجهة ومسائلة القادة من السلطة التنفيذية. وان ثقافة الخضوع جعل من النواب خاضعين تماماً لأوامر رؤساء كتلهم، وما يفرض على مجلس النواب خارج قبة مجلس النواب من قبل القادة السياسية.

- 6- ان العمل بألية المحاصصة الطائفية والعرقية وغياب الثقافة السياسية التي تؤمن بأهمية دور المعارضة السياسية، أدى الى غياب المعارضة البرلمانية، وبدوره ادى الى ضعف سلطة الرقابة البرلمانية على سلطة التنفيذية.
- 7- ان البنى الاجتماعية التقليدية والمؤسسات الدينية التقليدية تمارس التأثير على مؤسسات الدولة، على سبيل المثال بمقدور المرجعيات الدينية، ورؤساء القبائل والعشائر ان تمارس التأثير على مؤسسات السياسية للدولة.
- 8- منذ ان استلمت النخب السياسية الجديدة زمام الأمور في العراق بعد 2003، هناك ثقافة سياسية تقليدية لبعض النخب تؤمن ببناء دولة اسلامية شيعية (الا انها اضطرت الى القبول بألية الديمقراطية فقط للوصول الى السلطة)، في مقابل ذلك هناك نخبة سياسية تؤمن ببناء دولة قومية علمانية، وكانت النتيجة وجود تناقض وتنافس كبير في جميع مفاصل الدولة.
- 9- ان ثقافة التمايز الجندي ضد المرأة تلعب دوراً في التقليل من مكانة السياسية للمرأة، ودورهن ونشاطهن، داخل مجلس النواب .
- 10- ان طبيعة الثقافة السياسية للناخب وانتماياته الأولية تتعكس بشكل مباشر في تكوين مجلس النواب، كلما كان الناخب أكثر تأثراً بالثقافة التقليدية، يخضع سلوكه الانتخابي لإنتماءاته الأولية في الاختيار، ويقبل من أعتبار مدى كفاءة المرشح التي تختارها.

التوصيات:

- ضرورة طرح مشروع ثقافي مدروس ومدعوم من قبل الدولة، والمؤسسات المدنية، مشروع يعمل على إعادة التنشئة السياسية للمواطن وفق مبادئ وأسس الثقافة السياسية الديمقراطية والليبرالية، لكي تدعم بناء نظام الديمقراطي، ودولة المؤسسات.
- ضرورة تأسيس أحزاب ذات طابع وطني عابرة لحدود الثقافات واللواءات الفرعية، أحزاب تحمل الهوية الوطنية وتُساند مؤسسات الدولة وتفضل مصالح العامة على مصالح الطائفية.
- العمل على تعزيز الانتماء الوطني، من خلال إضعاف الدور السياسي للبنى الاجتماعية التقليدية، وتعزيز العمل المؤسسي وتوفير الخدمات ومكافحة الفساد.
- العمل على تقليل من مدى انعكاس الثقافة التقليدية للناخب على تكون وأداء مجلس النواب، من خلال التوعية السياسية للناخبين، في سبيل تغيير سلوكهم الانتخابي المؤثر باللواءات الأولية إلى سلوك عقلاني في الاختيار بين البدائل الانتخابية.

قائمة المصادر

أولاً: الدساتير

- غزرمزد محمد نازك، *الديمقراطية في العراق: نموذجاً*، منشور في بغداد، 2005/4012/ ضد 2005.
- ثانياً- الرسائل والاطرايح الجامعية
- ابراهيم، براء احمد، (2024)، أداء مجلس النواب العراقي للمدة 2014-2021: دراسة تقييمية، رسالة ماجستير غير منشور، كلية علوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- ابوبكر، مهدي (1997)، تأثير الثقافة السياسية على طبيعة النظام السياسي الحكم الأستبدادي أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشور، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، اربيل.
- المحمدي، آية طه، (2021)، ممارسة مجلس النواب العراقي لصلاحياته الدستورية بين النص والواقع (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الشرق الاوسط.
- حميد، رحيم مؤنس، (2021)، دور النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي في تفعيل الأداء البرلماني، رسالة ماجستير منشور، مجلة العلوم القانونية، عدد خاص، الجزء الرابع، المجلد 36، كانون الاول، 2021، ص 237-297.
- عبدالله، بن مالك محمد، و عبدالله، حبيبات، (2019)، الثقافة السياسية وتأثيرها على السلوك الانتخابي دراسة ميدانية لطلبة جامعة ادرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر .
- مطر، حسن كريم، (2024)، أداء البرلمان العراقي بين عامي 2005-2021، أطروحة دكتوراه غير منشور، معهد العلمين للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، النجف.

-مهدي، منتظر صبيح داود، (2019)، دور مجلس النواب العراقي في تشكيل السلطة التنفيذية الاتحادية، رسالة ماجستير غير منشور، كلية القانون، جامعة ميسان.

ثالثاً: الكتب

- الخليلي، ماهر جبار، (2023)، أنعكاس ثنائيات التضاد على مستقبل الثقافة العراقية، في: مجموعة باحثين، مستقبل الثقافة في العراق رسائل الى المجتمع العراقي، بغداد، الناشر دار الرواق، ص ص: 295-340.
- العادلي، حسين، (2023)، الايديولوجية والهوية في دولة الأمانة وأمة اللادولة، في: مجموعة باحثين، مستقبل الثقافة في العراق رسائل الى المجتمع العراقي، بغداد، الناشر دار الرواق، ص ص: 429-450.
- الأسود، صادق، (1990) علم الاجتماع السياسي، اسسه ابعاده، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990.
- الجابري، محمد عابد، (1990)، اشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- المنوفي، كمال، (1987)، أصول النظم السياسية المقارنة، الناشر شركة الربيعان، الكويت.
- الموند، جابريل اية، باويل، بنجهام الابن، (1997)، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة هشام عبدالله، دار الأهلية للنشر، الأردن.
- الهاشمي، حميد، (2023)، بناء الأمة والاندماج الاجتماعي، النظرية ومحاولة التطبيق في العراق، في: مجموعة باحثين، مستقبل الثقافة في العراق رسائل الى المجتمع العراقي، بغداد، الناشر دار الرواق، ص ص: 229-2050.
- الهاشمي، محمد صادق، (2014)، الثقافة السياسية للشعب العراقي وابرز تحولاتها، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات رقم (58).
- باروخ، بيخو (2007)، اعادة النظر في التعددية الثقافية، التنوع الثقافي والنظرية السياسية، ترجمة مجاب الإمام، وزارة الثقافة، دمشق.
- جبر، لؤي خزل، (2023)، الثقافة السياسية في العراق الانزياحات من التسلطية إلى المساواتية، في: مجموعة باحثين، مستقبل الثقافة في العراق رسائل الى المجتمع العراقي، بغداد، الناشر دار الرواق، ص ص: 473-496.
- حسين، رهبة أسودي، (2023)، أطروحتنا الوطن والدولة في الثقافة العراقية الحديثة والمعاصرة، في: مجموعة باحثين، مستقبل الثقافة في العراق رسائل الى المجتمع العراقي، بغداد، الناشر دار الرواق، ص ص: 145-174.
- حنفي، حسن، (1998)، الثقافة السياسية، آراء حول ازمة الفكر والممارسة في الوطن العربي، دمشق، منشورات دار علاء الدين.
- دوفرجه، موريس، (2014)، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، المترجم: د. جورج سعد، بيروت لبنان، الناشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- دوفرجه، موريس، (2001)، علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت.
- عبدالجبار، فالح (2010)، العمامة والأفندي، سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة أمجد حسين، بغداد-بيروت، منشورات الجمل.
- غيرتر، كليغورد، (2009)، تأويل الثقافات، ترجمة محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- فياض، عامر حسن، (2023)، دور تعليم الثقافة السياسية في تعزيز الوحدة الوطنية العراقية، في: مجموعة باحثين، مستقبل الثقافة في العراق رسائل الى المجتمع العراقي، بغداد، الناشر دار الرواق، ص ص: 21-44.
- كوبر، آدم، (2008)، الثقافة التفسير الأنثروبولوجي، ترجمة تراجي فتحي، سلسلة كتب عالم المعرفة 349، الكويت.
- كوش، دنيس، (2007)، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- لويزار، بيير جان، (2006)، الحد الطائفي للمسألة العراقية، في: مجموعة من الباحثين، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد بيروت.
- مارش، ديفد، وليستر، مايكل، وهاي، كولن، (2019)، نظريات وقضايا، المترجم أمين الأيوبي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- محمد، وليد سليم، (2014)، مؤسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة، دراسة حالة العراق، عمان -الأردن، الكاديميون للنشر والتوزيع.
- مجموعة من الباحثين، (1997)، نظرية الثقافة، ترجمة د.علي سيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- هاريزون، لورانس اي، وهنتجتون، صمويل ثي، (2005)، الثقافات وقيم التقدم، ترجمة شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- وتوت، علي جواد، (2023)، سوسيولوجيا التنوع الإثني في العراق إشكالية إدارة التعددية، في: مجموعة باحثين، مستقبل الثقافة في العراق رسائل الى المجتمع العراقي، بغداد، الناشر دار الرواق، ص ص: 277-293.

رابعاً: الأبحاث العلمية:

- حافظ، عبدالعظيم جبر، (2016)، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية، حالة العراق، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الحادي والعشرين، العراق، جامعة واسط.
- بشارة، عزمي، (2023)، الثقافة السياسية: ملاحظات عامة، مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظرية النقدية، العدد 45، المجلد 12، صيف 2023، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ومعهد النوحة للدراسات العليا.
- القيم، كامل حسون، (2013)، البرلمان والحكومات المحلية في الرأي العام العراقي، مجلة حمورابي العدد الخامس، السنة الثانية، نيسان، 2013، ص154-166.
- العكيلي، زيد عدنان، و مليوخ، أمير مالك (2017)، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 إنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد 48-49، المجلد 2019، جامعة النهريين كلية علوم السياسية، بغداد، ص ص 223-273.
- الحمرائي، رحيم ابراهيم حزام، (2021) أثر الثقافة السياسية في بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005، مجلة كلية الاسلامية الجامعية، العدد ، 60، الجزء 2.
- البديري، خميس حزام والي، (2020)، البنى السياسية والدستورية في العراق بعد عام 2003 رؤية سياسية تحليلية، مجلة العلوم السياسية، العدد 58، ص ص 97-130.
- شبيب، أسعد كاظم، وحسين، ميثم علي، (2023)، أزمة الثقة السياسية العراقية بعد 2003، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد 68، الجزء 2، آذار 2023.
- بكر، مروة عبدالمنعم، (2022)، الطائفة السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثاني ، أبريل 2022، ص ص146-173.
- حافظ، عبدالعظيم جبر، (2023)، الثقافة السياسية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2023، مجلة قضايا سياسية، بغداد، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، بغداد.
- حسين، الكوثر عبدالباري، (2019) اثر الراي العام في السلوك السياسي العراقي عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد 57، المجلد 2019، جامعة النهريين، ص ص211-243، بغداد.
- حسين، هبة علي، (2018)، دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي، العراق أنموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، مجلة حمورابي، العدد 27-28، صيف، خريف، 2018.
- حمادي، حافظ علوان، (2014) مجلس النواب العراقي، مقارنة بين الواقع والمطلوب 2005-2010، مجلة السياسية والدولية، العدد 25، كانون الاول 2014.
- داود، أحمد فاضل، (2017)، الديمقراطية والبيئة السياسية العربية: العراق أنموذجاً دراسة تحليلية في أثر السياسية وآفاقها المستقبلية، المجلة السياسة والدولية، العدد 35، 36، بغداد، جامعة المستنصرية، كلية علوم السياسة، ص ص341-389.
- رسول، عابد خالد، سمين، سامان شكر، (2021)، أثر التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي ووظائفه، دراسة تحليلية، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد الرابع العدد السابع، حزيران، 2021.
- عباس، وهج خضير، (2020)، تقييم الاستضافة البرلمانية كوسيلة من وسائل البرلمان للرقابة على اعمال الحكومة، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد الحادي والعشرين، كانون الاول 2020، كلية القانون جامعة البصرة، ص ص1-22.
- عبدالرضا، اسعد طارش، (2024)، العلاقة بن التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي: دراسة حالة العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد 68.
- عبدالمنعم، مروة محمد، (2021)، الثقافة السياسية والاستقرار السياسي، دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (2004-2020)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الحادي عشر، يوليو، جامعة أسيوط.
- علي، أحمد فيصل، (2024)، القيم المؤسساتية وأداء النظام السياسي العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد 78، سنة 2024. جامعة النهريين، ص ص143-162، بغداد.
- كاظم، سناء كاظم، (2008)، الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، العدد 36، 2008، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- محمود، مؤيد جبر، (2024)، الثقافة السياسية في العراق بين إرث الماضي واشكاليات الحاضر، العراق، جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، ص ص:123-144 .
- مرعي، حسن عدنان، والحاييس، عبدالوهاب، (2023)، البناء الاجتماعي للقبيلة ودورها السياسي في العراق، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 2، جامعة عين الشمس، مصر، القاهرة.

پژوهش‌های سیاسی و فرهنگی و سیاسی در دهه‌های دوازدهم و سیزدهم سیاست‌های عراق له سال 2005 هـ.ق
(نمونه‌های نوین‌ترین و هک نمونه)

طالب عبدالعزیز محمد

به‌شی سیستمه سیاسی‌ه‌کان و سیاست‌های گشتی، کولژی زانسته سیاسی‌ه‌کان، زانکوی سه‌لاحه‌ددین-ه‌ولیز، ه‌ریمی کوردستان، عیراق

talib.muhammad@su.edu.krd

پوخته

بابه‌تی کارلیکی نیوان کولتوری سیاسی و دامه‌زراوه سیاسی‌ه‌کان له بابته گرنه‌کانی زانسته سیاسی‌ه‌کانه. و سه‌بارته به عیراق شکست له به‌ره‌م هینانی کولتوریکی سیاسی لیبرال دیموکرات و به‌رده‌وامبونی حوکی میراتی کولتوری نهریتی، و بالادهستی پیکهاته کومه‌لایه‌تییه ته‌قلیدییه‌کان به‌سه‌ر هوشیاری وه‌لسوکه‌وتی سیاسی له ناوخو وده‌وه‌وی داموده‌زگا فه‌رمییه‌کان، ه‌روه‌ها په‌نگدانه‌وه‌ی فه‌ره‌نگی ملکه‌چوبون و پابه‌ندوبون به دهم‌رگیری تائفی ونه‌ژادی ونه‌ته‌وه‌یی له په‌یره‌وکردنی ده‌سه‌لاتدا، ه‌موو ئەمانه ه‌ره‌شه‌ن بۆ پاشه‌کشه له پرۆسه‌ی ریگوزهری دیموکراسی، و به‌به‌ستن له‌به‌رده‌م کارامه‌یی وئه‌دای دامه‌زراوه سیاسی‌ه‌فه‌رمییه‌کان، ئەمه جگه له کاریگه‌ری نهریتی نه‌بوونی هاوتایی وهاوتاه‌نگی نیوان هزری ئابنی و دیموکراسی لیبرالی له‌پرووی فیکر و پراکتیزه‌وه. له‌راستیدا ئامانجی توژیینه‌وه‌که ئاشکراکردنی ئەو پیکهاته ته‌قلیدییه به‌یه‌که‌وه گریدراو و کارلیکه‌رانه‌یه که ه‌ره‌شه له کارایی سیستمی سیاسی ده‌کهن وده‌بیته ه‌وی لاوازی ئەدای دامه‌زراوه‌کانی، وله نیو گرنه‌ترین ئەو پیکهاته ته‌قلیدییه‌کان کولتوری سیاسی ته‌قلیدییه. به‌م پینه توژیینه‌وه‌که به‌سه‌ر دوو به‌شدا دابه‌شکراوه. به‌شی به‌که‌م باس له چوارچینه‌وی تیوری توژیینه‌وه‌که ده‌کات. ه‌ره‌چی به‌شی دوومه تیشک ده‌خاته سه‌ر گرنه‌ترین پایه و به‌هاکانی کولتوری سیاسی بالادهستی عیراق، که تا چه‌ند په‌نگدانه‌وه‌یان ه‌ه‌بووه له ئەدای ئەنجومه‌نی نوینه‌ران. لیکولینه‌وه‌که به کومه‌لیک دهره‌نجام کوتایی دیت که گرنه‌ترینیان ئەوه‌یه که ئەنجومه‌نی نوینه‌ران له‌نیو ئەو داموده‌زگایانه‌دایه که زیاتر کاریگه‌ره به پیکهاته کومه‌لایه‌تییه ته‌قلیدییه‌کان وکولتوری سیاسی ته‌قلیدی، چونکه ره‌ه‌ندی کومه‌لایه‌تی و پژوهش‌بیری ه‌ه‌ل‌بژاردن په‌نگ ده‌داته‌وه له‌سه‌ر پیکهاته وئه‌دای ئەنجومه‌نی نوینه‌راندا.

وشه سه‌ره‌کیه‌کان: پژوهش‌بیری سیاسی، دامه‌زراوه سیاسی‌ه‌کان، به‌دامه‌زراوه‌بیکردن، سیستمی سیاسی، کارایی ئەدای دامه‌زراوه‌یی.

**Political Culture and Its Impact on The Effectiveness of The Performance of Iraqi Political Institutions Since 2005
(House of Representatives as A Model)**

Talib Abulazez Muhammad

Department of political systems and public policies College of political science, Salahaddin University-Erbil, Kurdistan Region, Iraq

talib.muhammad@su.edu.krd

Abstract

The interplay between political culture and political institutions is an important topic in political science. With regard to Iraq, the failure to develop a liberal democratic political culture, the continued dominance of traditional cultural heritage and traditional social structures in the consciousness and behavior of politicians both inside and outside official institutions, and the consequent reflection of a culture of subservience and adherence to sectarian and ethnic fanaticism in the exercise of power, threaten to derail the democratic transition process and hinder the efficient performance of official political institutions. This is in addition to the impact of the lack of harmony between religious thought and liberal democratic thought and practice. Thus, the study aims to uncover the interconnected and interacting traditional structures that threaten the effectiveness of the political system and lead to the weak performance of its institutions. Among the most important of these structures is traditional political culture. Accordingly, the study was divided into two sections. The first section deals with the theoretical framework of the study, while the second section focuses on the most important pillars and values of the prevailing Iraqi political culture, and the extent of their reflection on the performance of the House of Representatives. The study concluded with a number of conclusions, among the most important of which is that the House of Representatives is among the institutions most influential in social structures and traditional political culture, because the social and cultural dimension of elections is reflected in the composition and performance of the House of Representatives.

Keywords: Political culture, political institutions, institutionalization, political system, institutional performance effectiveness.